دور التنشئة السياسية فى تحقيق متطلبات التحول الديمقراطى بالوطن العربى فى ضوء التحولات العالمية المعاصرة

(دراسة تحليلية فى تحديات الحاضر وطموحات المستقبل)

إعداد

أ.د/ صلاح السيد عبده رمضان

أستاذ أصول التربية

كلية التربية – جامعة بنها

دور التنشئة السياسية فى تحقيق متطلبات التحول الديمقراطى بالوطن العربى فى ضوء التحولات العالمية المعاصرة

(دراسة تحليلية فى تحديات الحاضر وطموحات المستقبل)

إعداد

أ.د / صلاح السيد عبده رمضان

أستاذ أصول التربية

كلية التربية – جامعة بنها

مقدمة:

مع بلوغ الحضارة المركزية الأوروأمريكية فى دول الشمال المتقدم صناعياً مرحلة الثورة العلمية التكنولوجية التى جعلت العلم لأول مرة فى تاريخ البشرية قوة رئيسة من قوى الإنتاج يشهد العالم المعاصر شماله وجنوبه نقلة نوعية فى مسيرته الحضارية.

فقد أدت الثورة العلمية التكنولوجية إلى ظهور ما يسمى بمجتمع المعلومات متواكباً مع القفزة الكبرى فى تكنولوجيا الاتصال وخاصة فى مجال الأقمار الصناعية واستخداماتها الواسعة مما أسفر عن بروز إشكاليات جديدة وتحديات غير مسبوقة، تتعلق بالوعى والقيم الإنسانية وأنماط السلوك البشرى أو عولمة السياسة فى إطار حضارى شديد التباين سواء فى معدلات أو نوعية تطوره بين مجتمعات الشمال التى تمتلك مفاتيح وأدوات التقدم العلمى والتكنولوجى ومجتمعات الجنوب التى ما زالت تعانى من تركة المرحلة الاستعمارية السابقة وامتداداتها الراهنة فى صورة أشكال جديدة من الهيمنة الاقتصادية والثقافية المفروضة عليها من دول الشمال وذلك فى إطار ما يسمى بعولمة الاقتصاد أو عولمة الثقافة بما أسفر عن إيجاد حالة من البلبلة والانقسام الثقافى يسود فى معظم دول الجنوب.

ومع التطورات التى يشهدها العالم المعاصر وتقودها دول الشمال فى إطار المحاولات الدءوبة لعولمة الثقافة والتعليم والدين وسائر مكونات المنظومة الحضارية التى كانت تحتفظ

باستقلال نسبى خارج دوائر وقيم السوق العالمية تبرز الأدوار الجديدة للتربية من أجل إعداد المواطن المؤهل للحياة بكفاءة فى عصر التكنولوجيا لأن المواطن اليوم هو المتداخل فى علاقات متشابكة وهو الذى يقع تحت مؤثرات عديدة، وهو المزود بالاهتمامات الثقافية المتعددة والروابط الاجتماعية والعائلية وكذلك المهارات المتنوعة التى تمكنه من التعايش والتكيف مع الأوضاع الجديدة وبمعنى آخر هو ذلك الشخص الذى يتميز بالدولية والعالمية إن صح هذا التعبير – الواعى بواجباته المصيرية وحقوقه ومسئولياته غير المنعزل عن قضاياه المصيرية.

ولقد ظهرت تيارات فكرية جديدة فى سياق التغيرات العلمية والتكنولوجية التى شهدتها دول الشمال سواء فى مجال الاقتصاد أو المجال الاجتماعى أو الثقافى وكان تأثيرها المباشر فى ظهور التفكير النقدى المعاصر فى مجالات علم الاجتماع، والأدب والثقافة والتعليم.

ولقد شهدت بدايات القرن الحادى والعشرين ظهور عدة رؤى وتصورات نقدية عن دور التعليم فى حياة الأفراد والجماعات كشفت عن الأزمة التى تواجه الرؤى التقليدية التى أرستها المدارس الغربية وخاصة المدرسة الأمريكي.

ودون الإسراف فى النظرة المستقبلية يمكن أن نزعم أن التعليم يملك مستقبلاً مفتوحاً فمنذ زمن بعيد لم تعد المناقشات الدائرة عن التعلم مجرد موضة أو مجرد الحديث عن حالة أزمة بل أصبح التعليم يمثل واقعاً مركباً يشغل موقعاً مركزياً فى السياسات التى تستهدف إعادة بناء المجتمعات المعاصرة سواء فى الشمال أو الجنوب وقد يكون ذلك أكثر بروزاً فى المجتمعات الصناعية المتقدمة حيث يؤدى التعليم دوراً رئيساً فى عمليات التحول العلمى والتكنولوجى حيث يبرز دوره فى إعادة توزيع مراكز القوى السياسية والاجتماعية والقوى المضادة داخل هذه المجتمعات.

وعلاوة على هذا فقد أصبح التعليم مسئولاً عن الأدوار الحاسمة فى تدويل الاقتصاد والثقافة ومن هنا يأتى دوره كمحرك رئيس فى تكوين وتشكيل منظومة العلاقات الدولية سواء على المستوى الرسمى بين الحكومات والأنظمة أو المستوى الحضارى بين الثقافات المختلفة بإعلاء شأن ثقافات معينة على حساب ثقافات أخرى.

ومما لا شك فيه أن ظهور أشكال جديدة للرؤية والتفكير النقدى فى مجال التعليم وعلاقته بالعالم المعاصر قد كشف عن التغيرات التى طرأت على العلاقة بين النخب الثقافية التى تستهلكها كما أن التغيرات الشاملة التى طرأت على نظم وإدارة تكنولوجيا الاتصال وعلى الأخص فى مجال التعليم خلال حقبة الثمانينات فى كل من دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية مضافاً إليها انهيار الاتحاد السوفيتى ودول الكتلة الشرقية وما تبعها من مناقشات جادة حول كيفية دمقرطة التعليم فى هذه الدول كل ذلك أدى بدوره إلى إثارة الجدل حول الدور السياسى والثقافى للتعليم.

فقد أظهرت التجارب السياسية المعاصرة أن التربية والتعليم قد نجحا فى إغواء الحكومات التى أدركت أهمية الأدوار الجديدة التى يمكن أن يقوم بها التعليم كبديل للممارسة الديمقراطية خصوصاً بعد أن احتل التعليم المساحة المخصصة لممارسة الفعل الديمقراطى، ولذلك أصبح التعليم يشغل المجال الشفاف بين الفعل السياسى ورد الفعل الجماهيرى ومن هنا فقد أصبح ينظر إليه باعتباره المعيار الذى يقاس به كفاية الأداء العام للنظم السياسية القائمة أو لقياس مدى صلاحية أو فاعلية أية فكرة أو مقولة.

ومما يلاحظ أن توجه القيادة السياسية مع النظم التعليمية وممارستها كان له آثاره الجانبية الضارة والتى تمثلت فى إغفال وتعميق الجوانب الثقافية بمعناها الشامل إلا أن الميزة الوحيدة لهذا المنظور تكمن فى قدرته على اكتساح الرؤى المعيارية والنمطية التى كانت تحول دون رؤية الحقائق فى حركتها الفعلية وكما يطرحها الواقع المعاش.

وقد كان لهذه التطورات تأثيرها المباشر على الخطاب العربى السياسى والتعليمى فجاء الخطاب الثقافى مؤكداً على وحدة التراث التربوى العربى ومغفلاً لجوانب التفرد والاختلاف التى تتفاوت من مجتمع لآخر، كما جاء الخطاب السياسى مزدوجاً مراوغاً شكلياً، ونظراً للعلاقة بين التربية والسياسة فقد نحا الخطاب التربوى العربى منحى الخطاب السياسى واتخذ نفس المسار فى صورة متناقضة ظاهرها التركيز على قضايا التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان وواقعها تكريس الأوضاع القطرية وترسيخ النمط الاستبدادى الأحادى الجانب للحكام.

ولذلك فقد انتهت معظم دول العالم إلى حقيقة مؤداها أن التربية بمؤسساتها التقليدية لم تعد قادرة على إعداد المواطن الجديد الذى يمكنه أن يتكيف مع متطلبات القرن الحادى والعشرين وأصبحت لدى غالبيتها قناعة تامة بأن نظم التعليم يجب أن تركز على تفعيل العلاقة بين التربية والسياسة، الأمر الذى يعود فى النهاية على التنشئة السياسية للمواطن، والتى تهدف فى ظل التحولات المعاصرة إلى تربية المواطن نحو التعاون الدولى وإثراء قيم الحوار مع الآخر أولاً، وثانياً تعميق الهوية الوطنية.

لذلك فإن طبيعة العلاقة بين التربية والسياسة، طبيعة مركبة، فهى فى حالة مجتمعات عالم الجنوب التى ما زالت ترزح تحت سلطة يغلب عليها الطابع الاستبدادى الأحادى، تختلف عن دراسة ذات العلاقة فى محيط النظم الديمقراطية، فطبيعة الإشكاليات التى يواجهها الباحثون على هذا الصعيد تختلف على نحو يكاد يكون كلياً، عن تلك الإشكاليات التى تواجههم عند بحثهم فى ذات الموضوع فى نطاق عالم الجنوب.

وذلك لأن الأوضاع السياسية فى أى مجتمع، تؤثر على تبنى المجتمع لفلسفة تربوية معينة وتعمل على تطبيقها فى مجال التربية ولذلك فإن مفهومات التربية وغاياتها وأنشطتها تختلف من مجتمع لآخر، بل إنها تختلف فى المجتمع الواحد من عصر إلى عصر حسب أيديولوجية المجتمع والسلطة السياسية التى تهيمن على نظام الحكم فيه.

وبما أن التربية تستمد فلسفتها وأهدافها من طبيعة المجتمع، فلابد لها من أن تعكس خصائص المجتمع الرئيس ولعله من غير الطبيعى أن يبحث الإنسان عن تربية تقوم على مبادئ الحرية والديمقراطية فى مجتمع قائم على الدكتاتورية والسلطة الفردية، فالأنظمة البيروقراطية قد تناست أن التربية قد وجدت من أجل الإنسان وهو محور ارتكازها، وليس العكس، إن تقدم المجتمع فى ضوء المبادئ الإنسانية يتطلب مسايرة الأنظمة التربوية فى فلسفتها وأهدافها ومناهجها وأساليبها لتلك المبادئ الإنسانية.

لذا فقد كان من الطبيعى أن يبدأ الباحثون فى مجال أصول التربية بتوجيه النقد لأصحاب فكرة الحياد الأيديولوجى للتربية، وما تتضمنه من علاقات اجتماعية وخبرات تعليمية مختلفة، فقد اتضح أن فكرة الحياد السياسى والأيديولوجى للتربية مجرد وهم زائف، تسلل إلى عقول بعض رجال التربية والتعليم، بل إن بعض مفكرى التربية قد وقعوا فريسة فى أيدى معتنقى وموجهى الأيديولوجيات دون أن يدركوا ذلك كله، فمن الصعب أن ننكر الدور الحقيقى الفعال الذى تؤديه التربية فى نشر وتعميق الأفكار الأيديولوجية عامة والسياسية منها خاصة فى تكوين شخصيات أبناء المجتمع، وصبغها بما يطلق عليه المواطن الصالح، لذا فقد أسسوا المدارس ليعلموننا كيف نقول نعم بلغتهم.

لذا فتناول قضية تفعيل دور التنشئة السياسية فى تحقيق متطلبات التحول الديمقراطى بالوطن العربى فى ضوء التحولات المعاصرة تتسم بالتعقيد، فبلداننا العربية تتفاوت فى افتقارها إلى وجود مؤسسات مجتمع مدنى لها من الفعالية وهى فى ذلك تتباين بين بلدان ينعم فيها وجود المؤسسات الأهلية المهنية بالشأن العام كلياً، وبين بلدان تظهر فيها مثل تلك المؤسسات على استحياء أو على نحو هامشى وعادة ما يكن بأمر من صاحب السلطة فى هذا البلد، أو إحدى أدوات حكمه لتحقيق النظام الحاكم من وراء وجودها بعض أهدافه الثانوية أو شبه الأساسية، مثل إظهاره بمظهر حضارى كما هو الشأن فى مثل المنظمات المعنية بحقوق الإنسان، أو إكسابه الشرعية فى وجوده بالسلطة.

وبسبب الطبيعة الفردية الغالبة على كثير من النظم العربية والتى نجم عنها هيمنة القابض على السلطة على جميع جوانب عملية اتخاذ القرار فإن ابرز معالم خصوصية ذلك القرار هو الفردية المطلقة، ومن ثم فإن من أبرز العوامل المؤثرة فى اتخاذ القرار هى طبيعة التكوين الشخصى لصاحب السلطة الذى يتخذه، ووفق ذلك التكوين وطبيعة الفرد القابض على زمام الأمور ومدى اقتناعه بأهمية الاستعانة بالعلماء المفكرين فى صناعة القرار، تتأسس العلاقة بين صانع القرار وبين المفكر الذى يتحول دوره عادة فى بعد سلبى واحد وهو تقديم المشورة أو الخبرة فيما

يطلب منه فقط، دون التجرؤ على المبادرة فى الغالب إلا إذا كان من المقربين حفاظاً على علاقته مع السياسة التى كثيراً ما تكون علاقة وظيفية أو شبه وظيفية.

وفى ظل غياب الديمقراطية الحقيقية، وعدم وجود مؤسسات مجتمع مدنى لها من التأثير والفعالية مالها، فإنه ليس أمام المفكر الذى يتأبى عن الدخول فى هذا النمط من العلاقة مع متخذ القرار السياسى إلا واحد من خيارين اثنين هما إما الانكفاء على الذات والوقوف موقف المتفرج من كل ما يحدث حوله متخلياً عن مباشرة عمله البحثى الجاد، وإما التحول إلى دور المفكر المقارع للسلطة الباطشة منفرداً لعدم وجود مؤسسات أهلية يمكنه أن يحتمى بها، ومتخلياً عن رسالته الأساسية فى البحث العلمى لتعذر امتلاك أدواته وإمكاناته اللازمة على الفرد المجرد.

وهكذا فإن التاريخ يعيد نفسه، ففى عصور الانحطاط كانت مثل هذه العلاقة بين المفكر والسلطة سائدة فإنتاج مثل هذه العلاقة لا يكون صحيحاً فى عصر ملئ بالتحديات المختلفة، وإن إنتاجها يعنى أننا عاجزون عن فهم حركة التاريخ واستيعابه بكافة تجاربه ومن جهة أخرى فإن ذلك يعنى أننا ما زلنا نعانى قصوراً خطيراً فى الولوج إلى العصر الذى نعيشه، والعالم الذى نحيا على أطرافه وعلى هامشه، والنتيجة فنحن غير قادرين على الاستجابة لهذه التحديات التى نواجهها وتهدد مستقبلنا، وهويتنا واستقلالنا الحضارى، وعليه فالولوج إلى هذا العصر ومواجهة تحدياته، يفرض ضرورة أن تكون العلاقة بين التربية والسياسة علاقة حميمة الأمر الذى يؤدى إلى إنهاء حالة القطيعة المتفاوتة نسبياً لأن حالة القطيعة إذا استمرت على هذا النحو ستدفع بأوضاعنا إلى مزيد من الإحباطات والانكسارات والتشرد.

فإن دراسة موضوع دور التنشئة السياسية فى تحقيق متطلبات التحول الديمقراطى بالوطن العربى، يعتبر ضرورة حتمية، وذلك لبيان مدى تأثرها بهذه التحولات العالمية، حتى تستطيع الوفاء بمتطلبات المجتمع من الأفراد المؤهلين لمجابهة مثل هذه المتغيرات.

مشكلة البحث:

إذا أمعنا النظر فى واقعنا الاجتماعى والثقافى، وجدنا بعض النقائص والعيوب التى تحيط بمفهوم "التحول الديمقراطى"... نلمح ذلك على صفحات الجرائد وفى المناقشات التى تتم فى المجالس والندوات التى تتعرض لقضايا العمل العام، أو تلك التى تتم بصورة غير رسمية فيما بين الأفراد، فى داخل الأسرة، وجماعات الأصدقاء والزملاء فى الدراسة والعمل.

فالمشكلة أننا ما نزال أسرى أساليب تنشئة غير ديمقراطية، فنجد التسلط يمارس دوره فى عمليات التنشئة بدءاً من الأسرة وحتى الجامعة، ولم يقف عند هذا الحد، بل تعدى إلى ممارسته من جانب الذين يمتلكون صناعة القرارات.

الأمر الذى جعل الخوف يجثم على الشخصية العربية، لدرجة أن الناس عطلوا جميع حواسهم بإرادتهم، بحيث أصبح الأمر لا يقتصر على الجاهل فقط، بل تعدى بدوره إلى مثقفى الأمة.

هذا بالرغم من وجود بوادر مشجعة لإتاحة فرص الحوار والمناقشة وإبداء الآراء من قبل السلطة الحاكمة فى الوقت الحاضر ولكنها مقيدة بخطوط حمراء لا يمكن تجاوزها.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لم يقف الأمر عند هذا الحد، بل تعدى إلى عزوف المواطنين عن المشاركة فى المجتمع، إلى أن وصل الأمر ذروته فى عزوف المواطنين عن المشاركة فى الانتخابات التى يترتب عليها مستقبل الوطن، وليس أدل على ذلك من أن الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٥ المصرية، لم يذهب إلى صناديق الانتخاب سوى ٣٥% من مجموع من لهم حق التصويت.

الأمر الذى يوحى بأن هناك مشكلة فى تشكيل بنية العقل السياسى العربى، تعود إلى بدايات تشكيل هذا العقل والتى تقوم بها عملية التنشئة السياسية. وهذا ما جعل دراسة موضوع "التنشئة السياسية ومتطلبات تحقيق التحول الديمقراطى فى الوطن العربى ضرورة حتمية فى هذه الآونة.

وبناء على هذا الطرح تتبلور مشكلة البحث الحالى فى التساؤل الرئيس التالى:

- ما دور التنشئة السياسية فى تحقيق متطلبات التحول الديمقراطى بالوطن العربى فى ضوء التحولات المعاصرة؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس عدة تساؤلات فرعية تتضح فيما يلى:

- ما أبرز ملامح التحولات المعاصرة وتداعياتها السياسية فى الوطن العربى؟
- ما مفهوم التحول الديمقراطى؟ وما معوقاته؟
- ما العوامل التى أدت إلى حدوث عملية التحول الديمقراطى فى الوطن العربى؟
- ما الجذور التاريخية للتنشئة السياسية ؟ وما انماطها ؟ وتطورها عبر مراحل النموالانسانى؟
- ما دور مؤسسات التربية فى عملية التنشئة السياسية لتحقيق متطلبات التحول الديمقراطى فى الوطن العربى؟
- ما واقع التنشئة السياسية لتحقيق متطلبات التحول الديمقراطى ، وارتباطها بأيديولوجية وخصوصية المجتمع العربى ؟
- ما الاليات المقترحة التى يمكن ان تسهم فى تفعيل دور التنشئة السياسية فى تحقيق متطلبات التحول الديمقراطى فى الوطن العربى؟

أهـــداف البحـــث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الكشف عن أبرز ملامح التحولات المعاصرة وتداعياتها السياسية فى الوطن العربى.
- الكشف عن بعض معوقات عملية التحول الديمقراطى فى الوطن العربى.
- بيان العوامل التى أدت إلى حدوث عملية التحول الديمقراطى فى الوطن العربى.
- توضيح السمات العامة لعملية التحول الديمقراطى.
- التعرف على واقع التنشئة السياسية لتحقيق متطلبات التحول الديمقراطى ، وارتباطها بأيديولوجية وخصوصية المجتمع العربى.
- وضع الآليات المقترحة التى يمكن ان تسهم فى تفعيل دور التنشئة السياسية فى تحقيق متطلبات التحول الديمقراطى فى الوطن العربى

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث الحالى من عدة اعتبارات يمكن ذكرها على النحو التالى:

- تعتبر التنشئة السياسية مفتاح الاستقرار للنظم السياسية وبدونها لن يكون هناك تنظيم داخل المجتمع بصفة عامة، بل وربما يكون هناك اضطراب وفوضى لم تحمد عقباها.
- تعمل التنشئة السياسية على ربط الأفراد بمجتمعهم، وتفعيل دورهم فى دفع عجلة التنمية والتقدم، وتعمل على تطبيع الأفراد بميكانيزمات معينة تؤدى إلى التضامن والوحدة وبث الهوية القومية.
- تعمل التنشئة السياسية على غرس وتنمية التوجهات السياسية السلمية لدى الأفراد، مما يساعد على نبذ العنف والإرهاب والتطرف.
- تعمل التنشئة السياسية على جعل السلوك السياسى للمعلمين والطلاب يسير فى الاتجاه السليم نحو التغيير المرغوب، وفى الإطار العام الذى يتفق مع المبادئ الديمقراطية بما يحقق مصلحة المجتمع.
- عدم الاهتمام بالتنشئة السياسية له عواقب وخيمة على المجتمع، فعزل التعليم عن السياسة، يسلب التعليم دوره فى تنمية الوعى والتشكيل السياسى للطلاب، ويفرغ العملية التعليمية من محتواها السياسى، ويولد فراغاً سياسياً لدى الناشئين ، الأمر الذى يمثل خطورة على المجتمع، إذا لم يتم تداركه على وجه السرعة.
- عدم الاهتمام بالتنشئة السياسية، يولد ظواهر سلبية فى المجتع منها السلبية، اللامبالاة، الاغتراب السياسى، العزوف عن المشاركة السياسية، عدم الانتماء والولاء. الأمر الذى يؤدى إلى جعل المجتمع مرتعاً خصباً لنمو الجماعات الإرهابية والتكفيرية.
- تساعد دراسة التنشئة السياسية فى الإجابة على العديد من الأسئلة المرتبطة بالحياة السياسية مثل: لماذا ينمى البعض شعور الانخراط والمشاركة فى السياسة بينما لا يفعل ذلك البعض الآخر.

- تعتبر التنشئة السياسية من أحد الموضوعات المهمة التى يجب الاهتمام بها فى المرحلة الحالية التى يمر بها المجتمع العربى فى ضوء ما يحدث من تغيير جذرى فى كثير من المجتمعات.
- يعتبر مدخل التنشئة السياسية مدخلاً مهماً فى تفسير ظاهرة التسلط وتعسر التحول الديمقراطى الحقيقى فى المنطقة العربية.
- تعتبر الدراسة محاولة لسبر أغوار العلاقة بين التنشئة السياسية والديمقراطية، وذلك من خلال الدور التربوى الهام فى تشكيل شخصيات الأفراد وإكسابهم الاتجاهات المؤدية إلى جعل الديمقراطية أسلوب حياة لمجتمعاتنا العربية والإسلامية.
- ندرة الدراسات التى تناولت مثل هذا الموضوع من منظور تربوى.

منهـــج البحـــث:

استخدم البحث منهجية مركبة، احتوى الشق الأول منها على المنهج التحليلى النقدى للأدبيات المتعلقة بموضوع البحث، فى حين اعتمد الشق الثانى على المنهج الوصفى بغرض الاقتراب الحثيث من موضوع مشكلة البحث، والتقدم بمقترحات تفعل دور التنشئة السياسية فى تحقيق متطلبات التحول الديمقراطى بالوطن العربى فى ضوء التحولات المعاصرة.

وتجدر الإشارة إلى أن أهمية استخدام المنهج الوصفى ومناسبته لهذه الدراسة تنبعان من كونه "طريقة يعتمد عليها فى الحصول على معلومات دقيقة تصور الواقع الاجتماعى وتسهم فى تحليل ظواهره. ومن أهدافه جمع المعلومات الدقيقة عن جماعة أو مجتمع أو ظاهرة من الظواهر، وصياغة عدد من التعميمات أو النتائج التى يمكن أن تكون أساساً يقوم عليه تصور نظرى محدد للإصلاح الاجتماعى، ووضع مجموعة من التوصيات أو القضايا العلمية التى يمكن أن ترشد السياسة الاجتماعية فى هذا المجال.

مصطلحات البحث:

تتضح مصطلحات البحث فيما يلى:

١-السياسة Politics:

فى اللغة السوس هو الرياسة، ويقال سوسوه أى رأسوه ليحقق هدفاً معيناً، والسياسة هى فعل السائس، ويقال هويسوس الدواب إذا قام عليها وراضها، والوالى يسوس رعيته، والسياسة هى القيام على الشئ بما يصلحه [١].

وقديماً استخدم "أرسطو" مصطلح السياسة على أساس أنه يعنى السيطرة على العبيد، كما يدل على الثورات، ولقد تصور "أرسطو" أن علم السياسة هو علم العلوم الذى يقدم المعرفة والفهم لأولئك الذين يديرون شئون الدولة [٢].

والسياسة – كممارسة – قديمة قدم المجتمع الإنسانى، لأنه لا يوجد مجتمع بدون سلطة تنظم شئونه، وحيثما توجد السلطة توجد السياسة، وكيفما تكون السلطة تكون السياسة، ولعل هذا هو أحد مداخل التعرف على السياسة بأنها الدراسة التى تبحث فى السلطة وأصحابها[٣].

ولاصطلاح سياسة مدلولات متعددة، ولكنه يستخدم فى الغالب الأعم فى الأمور المتصلة بالحكم وبنظامه وبممارسة السلطة فى الدولة، والسياسى هو الذى يتقلد منصباً سياسياً معيناً أو يسعى عن طريق الأنشطة العامة إلى الوصول لمنصب سياسى.

وهذا الاتجاه الذى يتعامل مع السياسة من منظورها الضيق والمحدود أى المرتبط بالدولة فقط، عند تناول التربية فى علاقتها بالسياسة فإنه يركز على دور الدولة فى التعليم ويغفل جوانب أخرى هامة وأساسية قد اهتم الكتاب فى الغرب بتناولها خاصة وأن هذه الموضوعات قد تبدو محايدة وبعيدة إلى حد كبير عن السياسة ولكنها تظهر مقترنة بمصطلح Politics، فنجد على سبيل المثال المضمون السياسى للتغير فى التعليم، المضمون السياسى لتعليم القراءة والكتابة، والمضمون السياسى للتمدرس وغيره من الموضوعات [٤].

بينما يفرق معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية بين السياسة بمعنى Policy والسياسة بمعنى Politics فالأولى "هى عبارة عن التدبير الحكيم والنظر الحصيف فى عواقب الأمور، والجهة التى تضع سياسة خاصة بهدف معين ترتبط بإطار للعمل التنفيذى لتحقيق هذا الهدف، وأما الثانية فتعنى فن علاقات الحكم، وتطلق أيضاً على مجموعة الشئون التى تهم الدولة، كما تدل كذلك على الطرق التى يسلكها الحاكمون [٥].

والواقع أن السياسة تعتبر أحد الموضوعات الحيوية التى يملك كل فرد مشاعر وأفكار تجاهها، وقد أصبح العالم من حولنا سياسياً بدرجة متزايدة، والأشياء التى نفعلها بعيداً عن قيود وتفاعلات السياسة هى فى الواقع قليلة للغاية [٦].

بينما تعرفها "**نسرين البغدادى**" بأنها عملية مكسبة لاتجاهات وقيم قد تتفق وقد لا تتفق مع قيم النظام السياسى، وفى حالة الإتفاق فهى مدعمة للنظام السياسى ومؤكدة لوجوده واستمراريته، وهذه القيم والاتجاهات يتعلمها الفرد من خلال مؤسسات رسمية وغير رسمية[٧].

٢-التنشئة السياسية Political Socialization:

تعددت التعريفات التى دارت حول مفهوم التنشئة السياسية، لأن هذا المفهوم يقع فى منطقة اهتمام العديد من العلوم كعلم النفس والسياسة والاجتماع والتربية، على أنه يمكن تقسيم هذه التعريفات إلى اتجاهين رئيسين: الاتجاه الأول، وهو الأكثر شيوعاً ينظر إلى التنشئة على أنها عملية تعلم للسياسة، سواء كان هذا التعلم منظماً أو غير منظم وخلال أية مرحلة من مراحل الحياة، كما يتضمن أيضاً هذا الاتجاه التعلم غير السياسى كتعلم الاتجاهات الاجتماعية والتى تكون مؤثرة سياسياً، واكتساب صفات شخصية تكون متناسبة سياسياً.

أما الاتجاه الثانى، فيركز على عملية التنشئة نفسها، فهو ينظر إلى التنشئة السياسية باعتبارها عملية تأثير على الثقافة السياسية، وناتجها النهائى عبارة عن مجموعة من الاتجاهات والمعايير والمفهومات القيمية السائدة فى الثقافة السياسية تجاه النظام السياسى.

فيعرف "**أحمد ظاهر**" التنشئة السياسية بأنها تعنى "تعلم القيم السياسية بوساطة أدوات التنشئة المختلفة بهدف الحفاظ على أمن واستقرار وديمومة المجتمع السياسى، وبالتالى استقرار العلاقة بين الشعب والدولة [٨].

كما تعرفها "**هيلدى هيملوايت**" بأنها مجموعة من المؤثرات التى تعمل عملها فى فترة الطفولة من خلال الأسرة والمدرسة والجيران والأقران، وفى فترة المراهقة من خلال التعليم والزواج والعمل والوضع الاجتماعى والحراك السياسى أو المهنى أو التجمع[٩].

أما "**تان**" "**Tan**" فيؤكد على استمرارية عملية التنشئة السياسية وتجددها ويشرح مكوناتها بصورة أكثر عمقاً، حيث يرى أنها عملية مستمرة ومتجددة يكتسب من خلالها الأفراد التوجهات السياسية والمدركات السياسية ونماذج السلوك السياسى الذى يرتبط ببيئتهم السياسية، وتشير المدركات السياسية إلى معرفة النظام السياسى، ومؤسساته وممارساته وسلطاته ومعرفة الشئون العامة بوجه عام، أما السلوك السياسى فيتضمن المشاركة السياسية والتصويت والاشتراك فى المظاهرات والتجمعات السياسية وعضوية المنظمات السياسية[١٠].

وباستقراء التعريفات السابقة يمكن تحديد عناصر مفهوم التنشئة السياسية كما يلى:

١- تعتبر التنشئة السياسية أساساً عملية تعلم لقيم واتجاهات وأنماط سلوك ومعايير اجتماعية ذات دلالة سياسية.

٢- تعتبر عملية مستمرة يتعرض لها الفرد فى مختلف مراحل حياته الطفولة والمراهقة ثم النضج.

٣- تقوم المؤسسات المختلفة فى المجتمع بعملية التنشئة السياسية.

٤- تعتبر التنشئة السياسية شرطاً ضرورياً لنشاط الفرد داخل المجتمع السياسى.

٥- تؤدى التنشئة السياسية دوراً هاماً فى تحديد سلوك الفرد السياسى من ناحية قبول أو رفض النظام السياسى أو أحد المؤسسات القائمة فيه، كما تؤدى دوراً أيضاً فى نقل القيم السياسية عبر الأجيال.

٦- ركزت بعض تعريفات التنشئة السياسية على أن لها دوراً وظيفياً، أى أنها تحقق وظيفة أساسية تكمن فى دعم النظام السياسى والمحافظة عليه، كما أنها قد تؤدى دوراً أيضاً فى تغيير الثقافة السياسية السائدة من خلال تكوين قيم سياسية جديدة.

٣-الثقافة السياسية Political Culture:

تعتبر الثقافة بوجه عام استجابة الإنسان لإشباع حاجاته الضرورية والأساسية، أو بمعنى أدق "هى الوسائل التى يلجأ إليها الإنسان لإشباع حاجاته، سواء الجسمية أو الاجتماعية، ولذلك فالثقافة تشمل كل نماذج الحياة الاجتماعية، كالعائلية والاقتصادية والدينية والأخلاقية والتربوية والجمالية والسياسية واللغوية والعلمية" (١١).

أما كمال المنوفى فيرى أن العواطف الفردية والمفهومات الفردية عن الصواب والخطأ فى الشئون السياسية تؤلف نمط القيم والمعتقدات التى تمثل الثقافة السياسية حيث يعرفها بشكل مختصر على أنها "نمط القيم والمعتقدات والاتجاهات العاطفية الفردية" (١٢).

وفى تعريف يقترب كثيراً من التعريف السابق يرى "عبد الهادى الجوهرى" أن الثقافة السياسية" هى عبارة عن مجموعة القيم والمعتقدات السياسية الأساسية السائدة فى المجتمع والتى تميزه عن غيره من المجتمعات" (١٣).

وهو نفس المعنى الذى أكدت عليه ريجينا الشريف حين عرفتها بأنها "مجموعة المواقف والمعتقدات والقيم والمواهب التى يشترك فيها كل السكان، أو قطاعات مستقلة منهم، سواء أكانوا مجموعة إقليمية أم طبقات اجتماعية أو مجموعات عرقية"(١٤).

وفى تعريف يؤكد على العلاقة بين الثقافة والتنشئة السياسية تعرف "إيمان نور الدين" الثقافة السياسية بأنها مجموعة القيم والمعتقدات السياسية الأساسية التى تسود فى المجتمع وتميزه عن غيره من المجتمعات، وتنتج القيم السياسية من خلال التفاعل بين الخبرة الجماعية وبين الخبرة الفردية وتنتقل من جيل إلى آخر عبر عملية التنشئة السياسية(١٥).

وباستقراء التعريفات السابقة يمكن أن نشير إلى أن عناصر مفهوم الثقافة تتضمن النقاط الآتية:

١- تتمثل الثقافة السياسية فى القيم والاتجاهات ونماذج السلوك لأفراد المجتمع.

٢- يمكن التمييز بين النظام الثقافى العام، والثقافة السياسية الفرعية التى هى جزء من النظام الثقافى العام.

٣- الثقافة السياسية نتاج لعوامل متعددة تاريخية واجتماعية ونفسية.

٤- تنتقل عناصر الثقافة السياسية من جيل إلى آخر من خلال عملية التنشئة السياسية.

٥- الثقافة السياسية لابد وأن تتعرض للتغير، فليس هناك ثقافة ثابتة ثباتاً مطلقاً، ويتوقف حجم ومعدل التغير على عدة عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية.

ويحذر "ميشيل رش" من استخدام التنشئة السياسية كمرادف للثقافة السياسية، ومن وجهة نظره يرى أن الثقافة السياسية هى فرع من التنشئة السياسية، وبالتالى يكون تعريف الثانية أشمل وأعم من تعريف الأول (١٦).

٤-المشاركة السياسية:

أكدت معظم تعريفات المشاركة السياسية Political Participation على أنها الأنشطة أو الأعمال التى تستهدف اختيار الحكام، والتأثير فى القرارات الحكومية، وصنع السياسة العامة، ومن خلالها يؤدى الفرد دوراً فى الحياة السياسية، ويشارك فى صنع الأهداف العامة لمجتمعه (١٧).

والافتراض المطروح هنا هو أنه مع تعرض الفرد للمثيرات السياسية يزداد احتمال مشاركته، غير أن التعرض للمثير السياسى يعتبر شرطاً ضرورياً ولكنه ليس شرطاً كافياً، فهذا التعرض يزود الفرد بالمعارف السياسية اللازمة وينمى اهتماماته العامة، فيصبح بالتالى أكثر استعداداً لمزاولة النشاط السياسى (١٨).

وتؤدى الخبرات المبكرة للتنشئة دوراً هاماً فى تحديد درجة مشاركة الفرد، كما أن هناك بعض العوامل الأخرى مثل الانتماء الطبقى ومحل الإقامة والحالة التعليمية، كما أن لمتغير الشخصية تأثيره فى هذا الصدد، وهكذا تتجمع هذه العوامل لتشجع المشاركة فى السياسة أو تعوقها(١٩).

وهناك العديد من متغيرات الشخصية التى تؤدى دوراً فى تحديد درجة مشاركة الفرد من خلال تفاعلها مع التنشئة السياسية، فتصور العالم السياسى وإدراكه يعتبر إلى حد كبير انعكاساً أو امتداداً لشخصيات الأفراد (٢٠).

٥- التربية الديمقراطية:

وتعرف بأنها نظام اجتماعى يؤكد على قيمة الفرد وكرامته، وشخصيته الإنسانية، ويقوم على أساس مشاركة أعضاء المجتمع فى إدارة شئونه، وتتخذ المشاركة فيه أنماطاً مختلفة.

بينما تعنى الديمقراطية فى صورتها الحديثة حرية الفرد، مشتملة على المواطنة والحقوق والمسئوليات، من أجل النهوض بالوظائف التى يختارها الفرد دون تفرقة فى التعليم، ودون النظر للخلفية الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية أو العرقية، أو الجنس، أو اللون، أو الدين، وأنها تعنى الحق فى الحياة، والتعبير عن الرأى المعتقد دون معوقات أو تهديدات، وأن تختار الشعوب مصيرها(٢١).

٦- الديمقراطية:

كلمة ديمقراطية ترجمة للكلمة اليونانية التى تعنى "حكم الشعب" وهو شكل من أشكال الحكم فى الدولة. غير أن الديمقراطية فى معناها العام هى طريقة فى الحياة يستطيع فيها كل فرد فى المجتمع أن يتمتع بتكافؤ الفرص عندما يشارك فى الحياة الاجتماعية، وهى بمعنى أضيق تعنى الفرصة التى يتيحها المجتمع لأفراده للمشاركة بحرية فى اتخاذ القرارات فى نواحى الحياة المختلفة(٢٢).

٧- التحول الديمقراطى Democratization:

تعددت التعريفات التى دارت حول مفهوم التحول الديمقراطى باعتباره أحد المفهومات الحديثة المطروحة على الساحة الفكرية وذلك على النحو التالى:

يقصد البعض بالتحول الديمقراطى بأنه المرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطى ونظام ديمقراطى، فالنظام السياسى الذى يشهد تحولاً ديمقراطياً يمر بمرحلة انتقالية بين نظام غير ديمقراطى فى اتجاه التحول إلى نظام ديموقراطى (٢٣).

ويذهب آخرون بأن التحول الديمقراطى هو عبارة عن مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية، يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها، وتعكس هذه العملية إعادة توزيع القوة بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدنى بما يضمن قوى من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع، بما يعنى بلورة مراكز عديدة للقوى وقبول الجدل السياسى (٢٤).

بينما يعرفه آخرون بأنه عملية الانتقال من أنظمة تسلطية إلى أنظمة ديمقراطية، تم فيها حل أزمة الشرعية والمشاركة والهوية والتنمية، أى انتهاج الديمقراطية كأسلوب لممارسة الأنشطة السياسية، فالتحول الديمقراطى يعنى تغييراً جذرياً لعلاقات السلطة فى المجال السياسى، وعلاقات الرتب فى الحقل الاجتماعى (٢٥).

وبعد استقراء هذه التعريفات يمكن استخلاص التعريف الإجرائى لمفهوم التحول الديمقراطى بأنه "التحول من نظام إلى آخر، أى تغير النظام القائم وأسلوب صنع السياسة الذى يتبناه النظام، ويسميه التغير بين النظم، وعليه فالتحول يعنى تغييرات عميقة فى الأبعاد الثلاثة الأساسية فى النظام، البعد الثقافى، البعد الهيكلى، والسياسات، وهذه التغيرات ناتجة عن وجود تناقضات بين هذه الأبعاد الثلاثة مما يؤدى إلى عجز النظام القائم على التعامل معها فى ظل الإطار والأسلوب القديم".

٨-التحول الديمقراطى والمفهومات المرتبطة به:

فى إطار تحديد مفهوم التحول الديمقراطى سعت العديد من الأدبيات السياسية إلى محاولة تأصيل عدد من المفهومات التى ارتبطت بالتحول الديمقراطى كالليبرالية السياسية، الانتقال الديمقراطى، الرسوخ الديمقراطى وفيما يلى توضيح لهذه المفهومات:

الليبرالية السياسية:

تتضمن أهدافاً متواضعة تتمثل فى التخفيف من حدة القيود وتوسيع نطاق الحقوق الفردية والجماعية داخل النظام السلطوى، وهى لا تعنى فى هذا الإطار ضرورة إرسائها لتحول ديمقراطى وإن كانت تسهم فى حفز هذه العملية(٢٦).

٩- الانتقال الديمقراطى:

يعتقد الكثيرون بأن الانتقال الديمقراطى هو أحد مراحل عملية التحول الديمقراطى، ويعد من أخطر المراحل نظراً لإمكانية تعرض النظام فيه لانتكاسات، حيث إن النظام فى هذه المرحلة يكون ذو طبيعة مختلطة حيث تتعايش فيه كل من مؤسسات النظام القديم والحديث، ويشارك كل من ذوى الاتجاهات السلطوية والديمقراطية فى السلطة سواء عن طريق الصراع أو الاتفاق (٢٧).

١٠- الرسوخ الديمقراطى:

ويعنى ترسيخ قيم الديمقراطية بكافة صورها وأشكالها فى نفوس المواطنين، بحيث تصبح الديمقراطية منهج حياة، وبهذا يختلف مفهوم الرسوخ الديمقراطى عن التحول الديمقراطى لأن مفهوم التحول الديمقراطى (لا يعنى أن الديمقراطية قد ترسخت فى أعماق المجتمع شكلاً ومضموناً، إلا عندما يقبل جميع الفاعلين السياسيين الأساسيين حقيقة مؤداها أن العمليات الديمقراطية هى التى تحدد وتملى التفاعلات التى تتم داخل النظام السياسى (٢٨).

الدراسات السابقة:

يمكن تقسيم الدراسات السابقة فى البحث الحالى إلى عدة محاور نوضحها فيما يلى:

المحور الأول: الدراسات التى تناولت المتغيرات العالمية المعاصرة وتداعياتها على التنشئة السياسية:

١- دراسة حسين البيج (١٩٩٧):

وهدفت الدراسة إلى التعرف على أزمة المشاركة السياسية، حيث تعتبر المشاركة السياسية نتيجة طبيعية للتنشئة السياسية وتمثل أزمة للأنظمة الحاكمة فى الدول النامية.

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج لعل من أبرزها أن العملية السياسية لأنظمة هذه الدول بوجه عام إما مغلقة أو شبه مغلقة أمام مطالب المشاركة السياسية على الرغم من التحول الديمقراطى الذى شهدته هذه الدول مؤخراً، وأن المؤسسات السلطوية فى هذه الدول تتمتع بدور فاعل حيث تجرى العملية السياسية تحت هيمنة تامة للسلطات الحكومية. الأمر الذى يؤدى بدوره إلى تحقيق أدنى مستوى من المشاركة السياسية [٢٩].

٢-دراسة عبد الخالق عبد الله (٢٠٠٢):

ولقد حاولت هذه الدراسة توضيح مدى تأثير العولمة فى المعطيات السياسية كالدولة والسيادة والحكومات والقرارات ومخرجات ومدخلات النظام السياسى، وكيف يؤثر بروز الكل العالمى على السلوك والوعى السياسى وعلى الهوية والمواطنة، وكيف تتم عولمة السياسة، وما أهم تجليات وتجسيدات العولمة السياسية ومساراتها المستقبلية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن أكثر السمات إثارة للانتباه فى الاتجاه نحو عولمة السياسة هى إمكانية بروز المواطنة العالمية والهوية الإنسانية التى بدأت تنافس وربما تحل تدريجياً محل المواطنة الوطنية والهوية المحلية الراهنة. وأن المحصلة الطبيعية للتدفق الحر والسريع للسياسة

على الصعيد العالمى هى حركة لبرلة العالم وبروز اللحظة الليبرالية. فالعالم فى هذه اللحظة موحد فى انجذابه للنموذج الليبرالى الذى يؤكد على حقوق الإنسان وحرياته السياسية والمدنية [٣٠].

٣-دراسة ماهر عبد الرحمن (٢٠٠٢):

ولقد هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم الملامح التى تشكل موقف الشباب المصرى من قضايا العولمة والهوية الثقافية، وتقييم المثقف المصرى لواقع الثقافة العربية فى ظل العولمة.

وانتهت الدراسة إلى العديد من النتائج لعل من أهمها أن النظام التعليمى لم يقم بدوره على الوجه الأكمل فى دعم الثقافة الوطنية والهوية العربية، وأن الهوية الغربية تتأثر بظاهرة العولمة فى كافة مكوناتها[٣١].

٤-دراسة (Woodard and, E Mory H, and Schmitt, Kelly,L., 2.. 2):

ولقد هدفت الدراسة إلى التعرف على وضعية التنشئة السياسية فى العصر الرقمى، حيث قدمت تقويماً لبرنامج يسمى "أصوات الطلاب" تم تصميمه عام ١٩٩٩ كمجهود مشترك بوساطة مركز السياسة العامة فى Annenberg والشركات الخيرية التابعة للكنيسة وبرنامج أصوات الطلاب عبارة عن تدخل مدرسى يهدف إلى إشراك طلاب المرحلة الثانوية فى الحديث والنشاط السياسى المحيط بانتخابات محافظ مدينة فيلادلفيا. والمكون الرئيس لهذا البرنامج هو إتاحة معلومات الإنترنت المتعلقة بالأمور السياسية، المرشحون، والقضايا الملحة والمحيطة بالحملة الانتخابية للطلاب، وبالعمل داخل المدرسة، تم تشجيع الطلاب على الحصول على معلومات من المرشحين، واستكشاف القضايا، وتكوين آراء، واكتشاف أصواتهم، والمشاركة المطلقة فى عملية التصويت [٣٢].

٥-دراسة فادية مغيث (٢٠٠٤):

ولقد أجريت هذه الدراسة عن المشاركة السياسية لطلاب الجامعة الواقع، المستقبل، وقد أكدت على تلك السلبية المفرطة من قبل الشباب وعدم التجاوب مع الأحداث الاجتماعية والسياسية، كما أن الديمقراطية هى أحد المطالب التى لابد من توافرها لإنسان هذا العصر. لاستكمال حريته وامتلاكه لمقدراته.

وتوصلت الدراسة إلى عدة مقترحات من شأنها النهوض والارتقاء بمستوى المشاركة السياسية مثل إلغاء قانون الطوارئ المقيد للحريات ولائحة ١٩٧٩ الطلابية، وإتاحة الفرص لممارسة الشباب للأنشطة السياسية، واعتماد أساليب الحوار البناء، بدلاً من أساليب القمع الفكرى، والتأكيد على أن مبدأ الديمقراطية هو الحق فى التعليم والبحث والمعرفة رغم التفاوت الطبقى والاختلاف الدينى [٣٣].

٦-دراسة نجم الدين أحمد (٢٠٠٥):

ولقد استهدفت هذه الدراسة فحص العلاقة بين المشاركة السياسية والوعى بتحديات العولمة لطلاب الجامعة.

ولقد أظهرت الدراسة عدة نتائج لعل من أهمها أن الطلاب الجامعيين الذين يشاركون سياسياً لديهم درجات عالية من قبول العولمة حيث يدركون أن تيار العولمة أمر حتمى وتطور طبيعى فى العالم. وتدفعهم مشاركتهم وممارستهم السياسية إلى الوعى بكيفية التعامل معها، كواقع ملموس يستفيدون من إيجابياتها ويتركون سلبياتها. وأن الذكور أكثر مشاركة ووعياً بتحديات العولمة من الإناث، لأنهم يرون أن الانغلاق يعرضهم للخطر [٣٤].

المحور الثانى: الدراسات التى تناولت دور الأسرة ومؤسسات التعليم فى التنشئة السياسية:

١- دراسة ثابت حكيم (١٩٩٠):

وهدفت الدراسة إلى التعرف على بعض جوانب المشاركة السياسية لمعلمى التعليم العام.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج لعل من أبرزها سلبية المتعلمين والمعلمات فى ميادين المشاركة السياسية التى عرضت عليهم، وأن العملية التعليمية بوضعها الحالى، لا تساير بعض الجوانب المتصلة بالتربية السياسية للتلاميذ، أو الجوانب التى تسهم فى إعدادهم للمشاركة السياسية فى مجتمعهم، كما أنها لا توفر المناخ الملائم للتدريب على السلوكيات المتصلة بمجالات المشاركة السياسية [٣٥].

٢-دراسة فاروق البوهى (١٩٩٢):

ولقد حاولت الدراسة بيان دور التعليم فى تنمية الوعى السياسى لدى المتعلمين.

وقد انتهت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها أن التعليم يعمل على تزييف الوعى الثقافى بصفة عامة، والسياسى بصفة خاصة، وذلك من خلال تزييف المناهج الدراسية المقدمة للتلاميذ [٣٦].

٣-دراسة نجدة سليمان (١٩٩٢):

ولقد هدفت الدراسة إلى التعرف على دور مرحلة التعليم الأساسى فى تنشئة تلاميذها تنشئة سياسية.

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج لعل من أبرزها أن المعرفة التى تقدمها مدارس التعليم الأساسى لتلاميذها معرفة ميتة ومنفصلة عن الواقع، ودافعة للاغتراب والسلبية، وتجعلهم أكثر تأقلماً مع الواقع المعاش بدلاً من الإسهام فى تغييره.

كما أن تنوع المدارس واختلافها فى هذه المرحلة المبكرة يباعد بين أفكار التلاميذ وآرائهم حول القضايا المهمة فى مجتمعهم. الأمر الذى يؤكد أن التعليم يعمل على تكوين أفراد تابعين ومهيئين لقبول قرارات الفئة المسيطرة ومستعدين للانزواء والاستبعاد الاجتماعى [٣٧].

٤-دراسة Ahmet, D. (١٩٩٣):

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام كعوامل يمكن أن تساعد على التنبؤ بالمعرفة والاتجاهات السياسية لدى أطفال المرحلة الخامسة بتركيا، كما هدفت إلى مقارنة النتائج بالدراسات عبر الحضارية الأخرى.

وقد تكونت عينة الدراسة من ٥٦٢ تلميذاً من تسع مدارس مختلفة وتم استخدام عدة مقاييس للمعرفة والاتجاهات والتحصيل الأكاديمى، ولقد أوضحت النتائج أن الأسرة هى أكثر مؤسسات التنشئة ارتباطاً بالمعرفة والاتجاهات السياسية، وأن وسائل الإعلام تسهم بنصيب وافر فى دعم المعرفة والاتجاهات السياسية، كما أوضحت عدم وجود تأثير للتعليم، مما يوضح غياب التعليم السياسى المؤثر فى تركيا، على الرغم مما أكدته الدراسات المقارنة على الدور الكبير الذى يؤديه التعليم فى المجتمعات الأخرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية [٣٨].

٥-دراسة ليلى عبد الستار (١٩٩٣):

وحاولت هذه الدراسة إبراز دور الجامعة فى تنمية الوعى السياسى لدى طلابها، حتى يمكن دعم فاعلية النظام السياسى القائم عن طريق تهيئة وإعداد مواطنين يتبنون مواقف سياسية تؤازر ما نرجو تحقيقه من نظام ديمقراطى.

وقد خلصت الدراسة إلى وضع تصور مقترح من أجل تنمية الوعى السياسى لطلاب الجامعة ينطلق من عدة أمور تتمثل فى إبراز الهوية الوطنية [٣٩].

٦-دراسة أحمد الرفاعى بهجت (١٩٩٥):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على فعالية المعلم فى تنمية الثقافة السياسية لدى تلاميذ مرحلة التعليم الأساسى.

وقد أوضحت النتائج أن معلمى مرحلة التعليم الأساسى بالحلقة الثانية يهتمون بتنمية الثقافة السياسية للتلاميذ ولكن بدرجة أقل من أفراد الحلقة الأولى، ويرجع ذلك إلى كثرة الأعباء التدريسية لمعلمى هذه الحلقة، وقلة تنظيم الندوات السياسية بالمدرسة وشكلية النشاط المدرسى [٤٠].

٧-دراسة رضا هندى (١٩٩٥):

تهدف الدراسة إلى الكشف عن نواحى القصور فى برامج إعداد طلاب كليات التربية فيما يتعلق بالتربية السياسية.

وقد أشارت الدراسة إلى بعض النتائج لعل من أهمها:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (. .. ١) بين متوسط درجات المعلمين (عينة البحث) فى التطبيق القبلى لاختبار المواقف السياسية، ومتوسط درجاتهم فى التطبيق البعدى، وذلك لصالح التطبيق البعدى.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (. .. ١) بين متوسط درجات المعلمين (عينة البحث) فى التطبيق القبلى لمقياس الاتجاهات نحو السلوك السياسى، ومتوسط درجاتهم فى (التطبيق البعدى، وذلك لصالح التطبيق البعدى) [٤١].

٨-دراسة Philip, D., (١٩٩٦):

وقد اهتمت هذه الدراسة بدراسة عوامل التنشئة السياسية لدى طلاب المدارس الثانوية.

وقد تكونت عينة الدراسة من ٣٤٨ طالباً وطالبة تراوحت أعمارهم ما بين ١٤ إلى ١٨ سنة، تم اختيارهم من مدارس ثانوية مميزة ومدارس عادية. وقد تم تطبيق عدد من الاستبانات لقياس الاتجاهات السياسية والمعرفة السياسية وبعض العوامل الاجتماعية والديموجرافية، بالإضافة إلى بعض الأسئلة ذات النهايات المفتوحة عن آراء الطلاب فى الأداء الحكومى، وفى دور المرأة فى المجتمع.

ولقد أوضحت النتائج أن نوع المدرسة عامل مهم للغاية فى تحديد مستوى الاتجاهات والمعارف السياسية، حيث كان طلاب المدارس المميزة أكثر معرفة ونشاطاً من طلاب المدارس العادية، وكانوا أكثر تحررا تجاه دور المرأة، كما أن تأثير الجنس له دور أيضاً، حيث حقق الذكور درجات أعلى من الإناث فى المعرفة والاتجاهات السياسية(٤٢).

٩-دراسة Edward, K. (١٩٩٨):

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذى يؤديه التعليم الجامعى فى عملية التنشئة السياسية. وذلك من خلال المقارنة بين مجموعتين من طلاب التكنولوجيا بجامعة نيويورك، الأولى تستمر دراستها الجامعية لمدة سنتين، بينما تستمر المجموعة الثانية فى الدراسة لمدة أربع سنوات. وقد تم استخدام منهج دراسة الحالة وعمل مقابلات مع الطلاب.

وقد أشارت النتائج إلى وجود فروق كبيرة بين المجموعتين، حيث كانت المجموعة التى استمرت دراستها أربع سنوات أكثر وعياً سياسياً ومعرفة واهتماماً بالنظام السياسى، وأكثر اشتراكاً فى الأنظمة السياسية، وقد تم تفسير ذلك بأن العمليات التعليمية الجامعية تمثل بيئة اجتماعية تساعد على نمو قيم المواطنة (٤٣).

١٠- دراسة هناء هيكل (٢٠٠٨):

تهدف الدراسة إلى التعرف على دور الجامعة فى تنمية الوعى بحرية التعبير عن الرأى لدى طلابها.

وقد أسفرت الدراسة عن عدد من النتائج لعل من أهمها أن ٨٨,٩% من الطلاب لا يمارسون أنشطة داخل الجامعة، وذلك لعدم ديمقراطية الانتخابات الطلابية، وأن قطاعاً كبيراً من الأساتذة لا يشجعون الطلاب على الحوار والمناقشة والاختلاف فى الرأى، وأن كثيراً من الطلاب يريدون المشاركة فى إدارة كلياتهم وذلك من خلال وضع الجدول الدراسى، وجدول الامتحانات، ووضع اللوائح المنظمة للعمل الجامعى (٤٤).

ثالثاً: الدراسات التى تناولت دور وسائل الإعلام والأحزاب السياسية فى التنشئة السياسية:

١-دراسة Bukingham, D., (١٩٩٩):

تناولت هذه الدراسة البرامج الإخبارية التليفزيونية التى تقدم للأطفال، لذا فقد تم تحليل مضمون خمسة برامج إخبارية مختلفة، وتم استكمال العدد بإجراء مقابلة مع ٧٢ تلميذاً من مدارس مختلفة فى بريطانيا والولايات المتحدة تراوحت أعمارهم بين ١١-١٧ سنة تم سؤالهم عن البرامج الإخبارية التى يفضلونها، كما تم سؤالهم عن اتجاهاتهم السياسية.

وقد أوصت النتائج أن هناك تأثيراً كبيراً لهذه البرامج على الاتجاهات السياسية للأطفال سواء فى الولايات المتحدة أو فى بريطانيا.

وقد أوضحت الدراسة بأن يصبح التعليم من خلال الإعلام هو العامل الحاسم فى التنشئة السياسية للأفراد [٤٥].

المحور الرابع: الدراسات التى تناولت التعليم والديمقراطية:

١-دراسة أمينة إبراهيم (١٩٩٤):

تهدف الدراسة إلى الكشف عن إدراك المعلمين لمفهوم الديمقراطية وذلك من خلال الواقع.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج لعل من أبرزها وجود قصور لدى المعلمين من طلاب الدراسات العليا والمدرسة الابتدائية فى إدراك مفهوم الديمقراطية، وهذا فى كثير من المواقف والمجالات، مما يشير إلى عدم قدرتهم على أداء واجباتهم الاجتماعية بالنسبة لممارسات الديمقراطية، وبالتالى عدم قدرتهم على تنمية المفهوم وممارسته لدى تلاميذهم، وذلك تطبيقاً للمقولة التى تقول بأن فاقد الشئ لا يعطيه [٤٦].

٢-دراسة والى عبد الرحمن (١٩٩٤) :

تهدف إلى تقويم منهج الدراسات الاجتماعية للمرحلة الإعدادية فى ضوء مفهوم لديمقراطية.

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج لعل من أبرزها انخفاض كبير فى مستوى أداء معلمى الدراسات الاجتماعية لأبعاد ومكونات مفهوم الديمقراطية أثناء التدريس، حيث وجدت النسبة المئوية لدرجات المعلمين فيما يتعلق بأبعاد المفهوم حوالى (١٤,٨%) من مجموع الدرجات التى يجب أن يحصلوا عليها فى حالة التمكن [٤٧].

٣-دراسة إبراهيم عبد الرحمن (١٩٩٩) :

تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق المعلم للسلوك الديمقراطى، وأثره فى تنمية التفاعل الاجتماعى داخل الفصل، وكذلك الكشف عن اتجاهات الطلاب نحو الديمقراطية.

وقد أوصت الدراسة بضرورة شمول الأهداف والمحتويات الدراسية على موضوع الديمقراطية وأنواعها وكيفية ممارسة الأفراد والمجتمعات لها والضوابط اللازمة لتحقيق الديمقراطية المثلى [٤٨].

تعليق عام على الدراسات السابقة:

من الملاحظ على نتائج الدراسات السابقة والتى تم عرضها، أن جميعها أوضحت تدنى مستوى المشاركة السياسية لدى جميع قطاعات المجتمع بصفة عامة، والطلاب بصفة خاصة، وكذلك تدنى المعرفة السياسية، وهذه كلها نتائج طبيعية لغياب دور التنشئة السياسية فى بناء الإنسان العربى فى جميع مراحل تعليمه المختلفة بدءاً من الأسرة وانتهاء بالجامعة وكذلك أوضحت أن الاهتمام بدور التنشئة السياسية فى بناء الإنسان العربى، قد أصبح ضرورة تمليها التحولات المعاصرة.

ومن الملاحظ أن هناك فرقاً بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة، فالدراسة الحالية هدفها الرئيس تفعيل دور التنشئة السياسية فى تحقيق متطلبات التحول الديمقراطى بالوطن العربى فى ضوء التحولات المعاصرة. وهذا ما لم تتطرق إليه الدراسات السابقة.

وسعياً وراء تحقيق أهداف الدراسة الحالية، والإجابة عن تساؤلاتها المثارة فإن الدراسة سوف تسير وفق الخطوات المنهجية التى توضحها المحاور التالية:

- **المحور الأول:** ملامح التحولات المعاصرة وتداعياتها السياسية على الوطن العربى.
- **المحور الثانى:** معوقات التحول الديمقراطى فى الوطن العربى.
- **المحور الثالث:** العوامل التى أدت إلى حدوث ظاهرة التحول الديمقراطى فى الوطن العربى، وسماتها.
- **المحور الرابع:** الجذور التاريخية للتنشئة السياسية, وما انماطها, وتطورها عبر مراحل النمو الانسانى.
- **المحور الخامس:** دور مؤسسات التربية النظامية وغير النظامية فى عملية التنشئة السياسية لتحقيق متطلبات التحول الديمقراطى.
- **المحور السادس:** واقع التنشئة السياسية لتحقيق متطلبات التحول الديمقراطى، وارتباطها بأيديولوجية وخصوصية المجتمع العربى.
- **المحور السابع:** الاليات المقترحة التى يمكن ان تسهم فى تفعيل دور التنشئة السياسية فى تحقيق متطلبات التحول الديمقراطى فى الوطن العربى.

وفيما يلى شرح لكل محور من المحاور السابقة على حدة:

المحور الأول: التحولات العالمية المعاصرة وتداعياتها السياسية على الوطن العربى:

لقد حاولت دراسات عديدة العمل على توصيف التحولات العالمية المعاصرة منذ مطلع التسعينات وتحليل تداعياتها على النظم السياسية العربية، وتتمثل أبرز هذه المعالم فى: بروز دور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة، ولو لبعض الوقت، فى مرحلة ما بعد تفكك الاتحاد

السوفيتى وانتهاء الحرب الباردة، وتنامى ثورة المعلومات والاتصالات التى يتعدى تأثيرها حدود الدول، وتنامى دور الشركات الدولية العملاقة المتعددة الجنسيات وبخاصة مع تزايد ظواهر الاندماج بين هذه الشركات، واتساع نطاق عمليات تحرير الاقتصاد والتجارة وبخاصة فى ظل تطورات اتفاقية الجات ومنطقة التجارة العالمية، وشيوع قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان على نطاق عالمى واسع وبخاصة مع تمدد ما يعرف بالمجتمع المدنى العالمى، إضافة إلى تصاعد النزعات القومية والدينية وتيارات التطرف والعنف، تزايد المشكلات العالمية العابرة لحدود الدول مثل مشكلات المخدرات والأمراض الفتاكة وغيرها.

وجدير بالذكر أن معظم الظواهر السابقة تمثل فى مجملها مؤشرات لما يعرف بظاهرة العولمة، أو الكونية، أو الكوكبية، وبغض النظر عن التسمية فالمؤكد أن العالم يشهد فى المرحلة الراهنة جملة من الظواهر والقوى العابرة لحدود الدول والتى تقوم على اختزال عنصرى الزمان والمكان، وهى تلقى بظلالها الكثيفة على مختلف مناطق العالم، حتى وإن تفاوتت هذه التأثيرات من حيث طبيعتها ودرجتها من منطقة لأخرى ومن دولة لأخرى.

وفى هذا الإطار فقد اهتمت دراسات عديدة بالبحث فى آثار وتداعيات ظاهرة العولمة على الوطن العربى على الصعيد الاقتصادى أو الاجتماعى أو الثقافى أو السياسى. وقد تعددت الرؤى بهذا الخصوص، فهناك اتجاه يؤكد على أن العولمة سوف تؤدى إلى مزيد من التهميش الاقتصادى للوطن العربى وإلى تعميق حدة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية داخل دوله، مما سيترتب عليه تزايد احتمالات مظاهر عدم الاستقرار السياسى والاجتماعى، وهناك اتجاه ثان يرى أن العولمة سوف تسهم فى إضعاف دور الدولة فى الوطن العربى وتخليها عن دورها المنوط بها فى وقت يعتبر فيه دور الدول أساسياً فى دفع عجلة التنمية، وهناك اتجاه ثالث يؤكد على أن ظاهرة العولمة تشكل تهديداً للهويات والخصوصيات الثقافية والدينية للشعوب غير الغربية مما يسهم فى بعث وتغذية النزعات القومية والدينية والعرقية وإحياء الهويات والولاءات التحتية التى يتشبث بها أصحابها فى مواجهة زحف العولمة. ولكن فى مقابل كل ما سبق ذكره، فإن هناك من يؤكد على

أن العولمة ليست شراً مستطيراً أو خيراً مطلقاً، فهى تنطوى على سلبيات، ولكنها فى الوقت نفسه تقدم بعض الفرص التى تستطيع الدول العربية الاستفادة منها فى تطوير سياساتها واقتصاداتها شريطة أن تستعد للتعامل مع معطيات عصر العولمة (٤٩).

وفيما يلى رصد لهذه المتغيرات المرتبطة بالتحولات المعاصرة وتحليل تداعياتها على التطور السياسى فى الوطن العربى وذلك على النحو التالى:

١-التحولات فى الاتحاد السوفيتى السابق وبقية دول شرق أوروبا وتداعياتها على الوطن العربى:

لقد شهد الاتحاد السوفيتى السابق وبقية دول شرق أوربا تحولات سياسية واقتصادية مهمة منذ منتصف الثمانينات. وبغض النظر عن خلفيات هذه التحولات وأسبابها وأساليبها. فالمؤكد أنها انتهت بانهيار نظام الحزب الواحد فى هذه الدول، وتبنيها لأشكال من الديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق، فضلاً عن سعيها للاندماج فى النظام الرأسمالى العالمى ومؤسساته، كما انتهى الأمر بتفكك الاتحاد السوفيتى ذاته وانتهاء دوره كقوة عظمى، مما أسهم فى تعاظم دور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة، ولو لبعض الوقت، فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة (٥٠).

ومن الطبيعى أن يكون لمثل هذه التحولات تداعيات على التطور السياسى فى الوطن العربى، حيث إن انهيار الأحزاب الشيوعية فى الدول المعنية قد شكل ضربة قاصمة لنظام الحزب الواحد من حيث أسانيده الأيديولوجية العربية الحاكمة التى تبنت هذا النظام، كما أن الآليات التى تم بها التغيير السياسى فى دول أوروبا الشرقية مثلت خبرات ماثلة أمام الحكام العرب، ففى الحالات التى رفضت الحكام الاستجابة لمطالب الجماهير سلمياً فرض عليهم التغيير قسراً، ومن هنا فقد أدرك بعض الحكام على النحو الذى يضمن أن يبقى هذا الإنفتاح ضمن الحدود التى يرسمونها، هو الخيار الأفضل من منظور تدعيم قدرة نظمهم على الاستمرار وتأمين مصالحهم.

ومن هنا فإن ما حدث دفع بعض القوى إلى التحرك من أجل تحديد أطرها ومراجعة مقولاتها الأيديولوجية والفكرية وبخاصة فيما يتعلق بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، كما أن

هناك من أشار إلى أن انهيار الاتحاد السوفيتى من شأنه تدعيم عملية التحول الديمقراطى فى الوطن العربى بشكل غير مباشر من خلال تحرير السياسة الأمريكية من أحد ثوابتها خلال فترة الحرب الباردة والمتمثل فى مساندة أى نظام سياسى معاد للاتحاد السوفيتى بغض النظر عن طبيعته، مما جعلها فى كثير من الحالات تدعم نظماً تسلطية استبدادية.

٢-الولايات المتحدة الأمريكية وعملية التحول الديمقراطى فى الوطن العربى:

يبدو أن قضية الديمقراطية لا تأتى ضمن أولويات السياسة الأمريكية فى المنطقة، وأن مواقف وممارسات الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الشأن تجد تناقضاً كبيراً بين المصالح والمبادئ، حيث إنها تفضل استمرار نظم غير ديمقراطية تضمن فى إطارها تأمين مصالحها على نظم ديمقراطية قد تؤثر بالسلب على هذه المصالح وتفتح الباب لوصول إسلاميين إلى سدة الحكم فى هذه الدول العربية أو تلك وهذا يعنى أن كلمة الديمقراطية عند الولايات المتحدة الأمريكية كلمة حق يراد بها باطلاً وتستخدمها كعصا تلوح بها متى كانت مصالحها.

وهذا يبدو واضحاً فى تردد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن دعم الديمقراطية فى الوطن العربى لأنه يرتبط بعدة عوامل من أبرزها النفط، حيث إن النظم الحالية الحاكمة فى الدول النفطية وبخاصة فى دول الخليج العربية تضمن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية فى النفط العربى، ولذلك فقد حرصت أمريكا على استمرار الوضع القائم واستقرار النظم الحاكمة فى هذه الدول، وتجنب ما يمكن أن يترتب على التحولات الديمقراطية من مظاهر عدم الاستقرار. كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تضع نصب عينها صفقات الأسلحة الضخمة التى تسوقها لعديد من النظم الحاكمة فى دول المنطقة من خلال إجراءات سهلة يتخذها الحكام بعيداً عن تعقيدات العملية الديمقراطية، بالإضافة إلى حرص الولايات المتحدة الأمريكية على ضمان أمن إسرائيل واستمرار تفوقها على دول المنطقة العربية، ولذلك فهى تغض الطرف عن أية ممارسات غير ديمقراطية تتخذها النظم التى وقعت اتفاقيات سلام مع إسرائيل(٥١).

وفى ضوء ما سبق فإن أقصى ما يمكن أن تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية بشأن قضية الديمقراطية فى الوطن العربى هو الدعوة إلى تحسين أساليب الحكم، وتوسيع دائرة المشاركة السياسية وتحسين سجل حقوق الإنسان.

٣- ثورة المعلومات وتداعياتها على المستقبل السياسى فى الوطن العربى:

اهتم كثير من الباحثين بدراسة تداعيات ثورة المعلومات على المستقبل السياسى فى الوطن العربى، وقد خلص عدد منهم إلى أن هذه الثورة تسهم فى تدعيم عملية التحول الديمقراطى فى المنطقة، حيث إنها تنهى احتكار السلطات الحاكمة للمعلومات والذى يعتبر أحد دعامات ممارستها السلطوية، كما أنها تشكل دعماً لقوى وتنظيمات المجتمع المدنى والمعارضة السياسية، حيث تستطيع هذه التنظيمات التواصل مع المجتمعات الخارجية بيسر وسهولة وبعيداً عن رقابة الدولة، كما تستطيع تعبئة نوع من التأييد الدولى بشأن بعض المطالب وتذلل حشد ضغط دولى بشأن أية انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان يمكن أن ترتكبها النظم الحاكمة. كما أن هذه الثورة تسمح بنشر القيم والأفكار والممارسات الديمقراطية وحقوق الإنسان ذات الصلة بالديمقراطية عبر الحدود وهو ما يساعد على نقل ما يعرف بعدوى الديمقراطية إلى الوطن العربى.

ولكن فعالية هذا التأثير ونجاحه يبقى فى نظر بعض الباحثين محكوماً بعدة عوامل منها: ارتفاع معدل الأمية، محدودية انتشار وسائل ثورة المعلومات فى الوطن العربى، حيث إن استخدام الإنترنت لا يزال استخداماً نخبوياً فى معظم أقطار الوطن العربى، ناهيك عن استمرار سيطرة الدولة على الإعلام المسموع والمرئى وجانب مهم من الإعلام المقروء فى الغالبية العظمى من هذه الأقطار[٥٢].

٤- مؤسسات التمويل الدولية والمستقبل السياسى فى الوطن العربى:

لقد أشارت كثير من الدراسات إلى تأثير بعض مؤسسات التمويل الدولية وخاصة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى على المستقبل السياسى فى الوطن العربى، فهذه المؤسسات مارست

ضغوطاً على دول عربية عديدة لدفعها إلى تبنى سياسات التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى التى تتضمن إلى جانب عناصر أخرى تحرير الاقتصاد، وإلغاء أو تقليص الدعم الحكومى للسلع والخدمات، وتقليص دور الدولة فى الاقتصاد والمجتمع، وتشجيع القطاع الخاص. وهناك من أشار إلى أن الانفتاح السياسى فى بعض الدول العربية كان استجابة لمطالب مؤسسات التمويل الدولية ذات الطابع السياسى، من أجل الحصول على دعم هذه المؤسسات ومساندتها (٥٣).

٥-منظمات المجتمع المدنى العالمى:

تزايدت خلال السنوات الأخيرة منظمات ما يعرف بالمجتمع المدنى العالمى وهى تتمثل فى المنظمات والمؤسسات والروابط الدولية غير الحكومية التى تهتم بقضايا عالمية عابرة لحدود الدول مثل البيئة، السلام وحقوق الإنسان....إلخ. وقد أشار بعض الباحثين إلى دور بعض هذه المنظمات فى تقوية ودعم مؤسسات المجتمع المدنى فى الوطن العربى، وذلك من خلال قيامها بتقديم مساعدات مادية لبعض هذه المؤسسات وتمويل أنشطتها، فضلاً عن اهتمام بعض منظمات المجتمع المدنى العالمى بحقوق الإنسان فى الدول العربية، وإصدار تقارير ضد أية انتهاكات لحقوق الإنسان، والسعى لتحريك ضغوط دولية ضدها، فضلاً عن دورها فى المراقبة (٥٤).

٦-عولمة الاقتصاد والثقافة وتداعياتها على التحول الديمقراطى فى الوطن العربى:

إن ظاهرة عولمة الاقتصاد المتمثلة فى تنامى عمليات تحرير التجارة العالمية، وزيادة أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات العملاقة، واتساع نطاق تدفق حركة رؤوس الأموال عبر حدود الدول ...إلخ، تؤثر سلباً على عملية التحول السياسى والديمقراطى فى الوطن العربى، وذلك نتيجة لآثارها القائمة والمحتملة على الاقتصادات العربية، حيث إنها تؤدى إلى المزيد من تهميش هذه الاقتصادات، وتعميق تبعيتها للاقتصاد الرأسمالى العالمى، فضلاً عن آثارها القائمة والمحتملة فى زيادة حدة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية داخل الدول العربية، وهو ما يسهم فى التحليل الأخير فى تغذية مظاهر عدم الاستقرار السياسى والاجتماعى داخل العديد من هذه الدول، مما يدفع

الأنظمة الحاكمة فيها إلى زيادة الاعتماد على أساليب غير ديمقراطية لضمان استمرارها وبقائها فى السلطة [٥٥].

كما أشار البعض إلى أن عملية عولمة الثقافة القائمة على انتشار القيم وأنماط الحياة والسلوكيات الغربية وبخاصة الأمريكية على نطاق عالمى تؤثر بشكل سلبى على التحول الديمقراطى فى الوطن العربى، حيث تسهم فى تغذية الحركات والقوى الإسلامية السلفية والراديكالية التى تنظر إلى العولمة الثقافية على أنها تمثل خطراً على الإسلام [٥٦].

المحور الثانى: معوقات التحول الديمقراطى فى الوطن العربى:

لقد حددت بعض الدراسات معوقات التحول الديمقراطى فى الوطن العربى فى تسعة معوقات نوجزها فيما يلى [٥٧]:

١- الاستبداد الذى يتمثل فى احتكار العمل السياسى وانعدام التداول السلمى للسلطة، الأمر الذى عمل على وجود حالة من اللامبالاة السياسية لدى قطاعات كبيرة من أفراد الشعب العربى، وهذا يكون إما بسبب اليأس من جدوى العمل السياسى نتيجة ممارسات الحكام والفاعلين السياسيين، وإمابسبب الخوف على حياتهم وحريتهم فى حال اهتمامهم بالشئون السياسية العامة.

٢- غياب المشاركة السياسية الحقيقية لدى قطاعات واسعة فى المجتمع، وإن لوحظ أن هذا الأمر بدأ يخف شيئاً فشيئاً فى العديد من الدول العربية وذلك بسبب التحولات السياسية وإن كانت شكلياً. وهذا ما ظهر واضحاً جلياً فى الانتخابات البرلمانية المصرية لعام ٢٠٠٥حيث بلغت نسبة الذين شاركوا فى التصويت داخل مقار لجان الانتخابات ٣٥% من نسبة المشاركين والتى تقدر بحوالى ٤٠ مليوناً من أفراد الشعب المصرى.

٣- ممارسة العمل السياسى بأساليب غير سياسية وبدائية، وتصاعد وتيرة الصراعات السياسية والتركيز على بعض القضايا الهامشية، واعتماد مبدأ القمع والعنف بديلاً عن لغة الحوار مع من يبد تعارضاً ضد السياسة العامة للدولة.

٤- مصادرة العديد من حقوق الإنسان السياسية الأساسية التى تشكل الدعامة الحقيقية للحياة السياسية السلمية، وفى مقدمتها الحرية، العدالة، غياب المظاهر السياسية السلمية مثل الحوار، النقد، احترام الرأى الآخر، التعددية السياسية الحقيقية وغير ذلك.

٥- عدم تأصل الديمقراطية ثقافة وممارسة لدى العديد من مكونات المجتمع العربى وأنظمته وفى مقدمتهم نظام التعليم الذى يعمل على بناء الإنسان العربى فى ظل ثقافة القهر، وغياب الثقافة السياسية المستوعبة والناضجة وغياب الوعى السياسى.

٦- التبعية للأجنبى، فكرياً وسياسياً واقتصادياً، بدرجة صارخة لدى الحكام، وبدرجات أقل حدة لدى العديد من الفاعلين السياسيين.

٧- الاهتمام بالمظاهر الشكلية للديمقراطية (الانتخابات، حرية الرأى والتعبير، التنظيم)، دون الالتفات إلى الجوهر الحقيقى للممارسات الديمقراطية.

٨- كثرة التحالفات الهامشية والمؤقتة بين الأحزاب السياسية العربية المعارضة على الرغم من اختلافها الأيديولوجى، وغياب التحالفات السياسية الاستراتيجية الداعمة لمطالب الإصلاح السياسى.

٩- تفشى مظاهر الفساد السياسى بجميع أشكاله وصوره، وهو الأمر الذى زاد فى نفوذ القوى المقاومة للإصلاح السياسى وحجمها.

المحور الثالث: العوامل التى أدت إلى عملية التحول الديمقراطى فى الوطن العربى:

يمكن حصر هذه العوامل فى مجموعتين قد أدتا إلى التحول الديمقراطى. المجموعة الأولى وتشمل الأسباب الداخلية، والمجموعة الثانية وتتضمن العوامل الخارجية. وبالرغم من صعوبة الفصل بين ما هو داخلى وما هو خارجى، وبوجود فروق بين الدول العربية بشأن الدوافع التى أدت إلى عملية التحول الديمقراطى.

فبالنسبة للعوامل الداخلية فيمكن إيجازها فيما يلى:

- تصاعد حدة الأزمة الداخلية فى العديد من الدول العربية منذ منتصف الثمانينات، وهى أزمة مجتمعية انطوت على عناصر وأبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية. وقد ارتبط بهذه الأزمة وترتب عليها تصاعد أعمال الاحتجاج الجماعى والعنف السياسى مؤكدة على تآكل شرعية النظم الحاكمة فى العديد من هذه الدول، وإزاء هذا الوضع فكرت النخب الحاكمة إلى الأخذ بعملية التحول الديمقراطى لتخفيف حدة الأزمة وبحث عن مصادر جديدة لإكسابها الشرعية السياسية ووجودها فى الحكم أمراً طويلاً.
- تنامى بعض القوى والشرائح الاجتماعية التى بدأت تطالب بالديمقراطية والمشاركة السياسية واحترام حقوق الإنسان منذ منتصف الثمانينات. ومن هذا المنطلق فقد رأت النخب الحاكمة فى التحول الديمقراطى الشكلى فى مظهره وجوهره، والمقيد والخاضع لسيطرة الدولة وإدارتها، وهو ما ينعت بالديمقراطية المنقوصة، حتى تستطيع احتواء هذه القوى فى إطار النظم القائمة.
- قيام نظم عربية عديدة بتبنى سياسات التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى بالاتفاق مع صندوق النقد والبنك الدولى، أو بالأحرى بضغوط منهما. وفى هذا الإطار فقد حرصت هذه النظم على أن تظهر أمام هذه المؤسسات الدولية على أنها تسير فى طريق الديمقراطية، وذلك بهدف الحصول على مزيد من القروض والمنح والتسهيلات الاقتصادية، كما أنها نظرت إلى عملية التحول الديمقراطى وما يترتب عليها من انفتاح سياسى على أنها نوع من التعويض السياسى للمواطنين لعجزها عن مواجهة الأزمة الاقتصادية من ناحية ولتمرير سياسات التثبيت الاقتصادى التى لا تحظى بالشعبية.

أما بالنسبة للعوامل الخارجية التى دفعت إلى عملية التحول الديمقراطى فتتلخص فى عدة عوامل منها: التحولات السياسية التى حدثت فى الاتحاد السوفيتى السابق وبقية بلدان شرق أوروبا منذ أواخر الثمانينات، وبروز مكانة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة ولو لبعض

الوقت فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وحدوث موجة عالمية من التحول الديمقراطى خلال الربع الأخير من القرن العشرين، مما جعل النموذج الديمقراطى فى الحكم يحظى بالشرعية على الصعيد العالمى، إضافة إلى ثورة المعلومات التى تسهم بأشكال مختلفة، فى إنهاء احتكار النظم الحاكمة لمصادر المعلومات، فضلاً عن دورها فى تدعيم تنظيمات المجتمع المدنى، ونقل القيم والأفكار والممارسات والمطالب ذات الصلة بالديمقراطية عبر الحدود، وهو ما يساعد على نقل ما يعرف بـ "عدوى الديمقراطية، إلى الوطن العربى.

سمات عملية التحول الديمقراطى:

يلاحظ أن هناك بعض السمات والملامح العامة التى ميزت عملية الانتقال الديمقراطى فى معظم الدول العربية التى شهدت هذه الظاهرة ومنها ما يلى:

- إن عملية الانتقال الديمقراطى بدأت من أعلى لأسفل، أى بمبادرات من النخب الحاكمة أو إن شئت الدقة فى التعبير القيادات السياسية. ولكن هذه المبادرات لم تأت من فراغ، حيث تأثرت بالتطورات الداخلية والخارجية التى رجحت خيار التحول الديمقراطى وذلك لتدعيم قدرة النظام الحاكم على الاستمرار، وإكساب وجوده فى السلطة نوعاً من الشرعية، بعد أن تعرضت هذه الشرعية للتآكل والتدهور.
- إن عملية الانتقال الديمقراطى تعتبر شكلية، بمعنى أن النخب الحاكمة عملت على هندستها بما يتلاءم ويخدم مصالحها وبقائها فى السلطة، الأمر الذى أدى إلى وجود ديمقراطية منقوصة غير حقيقية.
- إن عملية التحول الديمقراطى قد أحيطت بسياج حديدى يتمثل فى فرض مجموعة من القيود السياسية والقانونية والإدارية والأمنية التى فرغتها من مضامينها الحقيقية وجعلتها ديمقراطية مقيدة وشكلية.

- إن عملية التحول الديمقراطى تمت من طرف واحد وهو نظام الحكم القائم، وذلك فى غياب قوى المعارضة عن أخذ رأيها فى هذه المسألة.
- إن هذه العملية لم تفض إلى تحول ديمقراطى حقيقى، وهذا ما تؤكد عليه مجموعة من الظواهر والمؤشرات الموجودة ومن أهمها: استمرار العمل بقوانين الطوارئ وبترسانات من القوانين المقيدة للحريات والمهلكة للحرث والنسل، وغلبة الطابع الشكلى على التعددية الحزبية، وهامشية دور المعارضة فى الحياة السياسية (معارضة مسيسة)، وهيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، الأمر الذى أدى إلى ضعف دور البرلمان فى الحياة السياسية وافتقار العملية الانتخابية إلى النزاهة والشفافية نظراً لكثرة التدخلات غير المسئولة وعمليات التزوير والتلاعب التى تتم عبر مختلف مراحلها من قبل الأجهزة الحكومية، ووجود قيود متنوعة على حرية الرأى والتعبير، وتعدد مظاهر انتهاك حقوق الإنسان ليلاً ونهاراً.

المحور الرابع: الجذور التاريخية للتنشئة السياسية، انماطها، وتطورها عبر مراحل النمو الانسانى:

١- الجذور التاريخية للتنشئة السياسية:

بالرغم من أن الاهتمام بالتنشئة السياسية يرجع تاريخه إلى أرسطو وأفلاطون واهتمامهم بتربية الشباب سياسياً، إلا أن استخدام المصطلح بالمعنى المتداول به الآن ترجع جذوره إلى دراسة الطابع القومى للشخصية أثناء الحرب العالمية الثانية وما بعدها حيث كان لزاماً على علماء الأنثروبولوجيا الأمريكيين أن يتصدوا لدراسة الطابع القومى للألمان واليابانيين واجتهدوا فى هذا الصدد، ونشأ من خلال اجتهادهم تركيز على مفهوم التنشئة السياسية للأطفال [٥٨].

وقد استخدم "**هايمان**" كلمة التنشئة السياسية لأول مرة فى كتابة الموسوم بنفس الكلمة Political Socialization والذى نشر عام ١٩٥٩ ليكشف فى هذا الكتاب النتائج التى أبرزتها

الدراسات المتعددة التى أجريت فى الفترة السابقة، وقد قام بتنظيمها وتحليلها لتقدم إجابات على الأسئلة ذات الصلة بتعلم السياسة، وقد بدأ "هايمان" عمله بفرضية مؤداها أن السلوك السياسى يمكن دراسته بصورة مجدية ومفيدة كأحد أشكال السلوك المكتسب وبعد عام من صدور كتاب "هايمان" نشرت دراستان عن نمو الاتجاهات السياسية لدى الأطفال الأمريكيين (٥٩).

وقد أشارت نتائجهما إلى أن الاتجاهات السياسية تتطور لدى الأطفال فى المجتمع الأمريكى ابتداء من المرحلة الابتدائية، ولقد شكلت نتائجهما أساساً اعتمدت عليها المناقشات والدراسات اللاحقة حول التعلم السياسى للصغار.

ويؤكد "**رنشون**" أن مجال التنشئة السياسية قد لاقى اهتماماً بالغاً فى فترة وجيزة، فبعد مرور أقل من عقدين على كتاب "هايمان" كان هناك العديد من الكتب، والمجلدات والمقالات المنشورة فى دوريات متعددة، وكذلك مناقشات فى بعض المؤتمرات المتخصصة، وذلك بالرغم مما اعترض الكتابات الأولى من عقبات متعددة، حيث كانت تفتقد – إلى حد ما – للأساليب المتخصصة الضرورية للملاحظة والتحليل ولم يتطور المفهوم إلا عندما أخضع للبحث المنهجى المنظم (٦٠).

وقد أدى الاهتمام بالتنشئة السياسية فى تلك الفترة إلى وجود اتجاهين متمايزين استخدما المفهوم فى نفس الوقت، فمن ناحية كان الدافع والحافز لبحوث ودراسات التنشئة السياسية هو الرغبة فى فهم أساس الأنماط المختلفة للتوجهات السياسية للأفراد، ومن ناحية أخرى فإن الفكرة قد تم استخدامها لتحليل عمليات وخصائص النظم السياسية، والمجالان مترابطان، وتاريخياً أسهم كل منهما بصورة مستقلة فى دراسة التنشئة السياسية (٦١).

ويؤكد "كارل باتون" Patton, C. أن الاهتمام بالتنشئة السياسية فى فترة الستينات والسبعينات قد وصل إلى مداه وذلك لأسباب يتعلق معظمها بالمجتمع الأمريكى فى تلك الفترة، فالشباب الأمريكى انطلق ليعلن تمرده على السلطة، وانطلقت أعمال الشغب والاحتجاجات والمظاهرات للاعتراض على جوانب عديدة للنظام السياسى الأمريكى، والسود لم يندمجوا بشكل كامل فى المجتمع (٦٢).

وقد أصبح استخدام القوة له نتائج سيئة للغاية وخسائر فادحة، بالإضافة إلى أن مستقبل الوفرة الاقتصادية أصبح محل تساؤل سواء فى الدول الصناعية المتقدمة أو فى دول العالم الثالث، فهناك ركود اقتصادى، ومشكلات داخلية وخارجية ومشكلات فى الديموقراطية فى الدول المتقدمة وتبعية اقتصادية فى دول العالم الثالث، والاقتصاد العالمى بصفة عامة لم يعد يؤمن استقراراً سياسياً، وبالتالى مع تراجع استخدام القوة، وعدم الاطمئنان لمفهوم الوفرة الاقتصادية فإن التنشئة السياسية تطفو على السطح لتؤدى الدور الأكبر فى الصراع من أجل الاستقرار السياسى [٦٣].

٢-أنماط التنشئة السياسية:

يوجد نمطان للتنشئة السياسية وهما كما يلى:

أ) التنشئة السياسية المباشرة Manifest:

وتشير التنشئة السياسية المباشرة إلى العمليات التى تكون فيها التوجهات المراد نقلها ذات محتوى سياسى واضح، وهذا النوع يتضمن النقل المبدئى لتوجهات سياسية واضحة، وذلك حينما يتعلم الفرد بشكل مباشر بنية حكومته، أو فضائل أحزاب سياسية معينة، فى مثل هذه الحالات لا يكون هناك ميل أو توجه عام وسيط فى عملية التنشئة السياسية المباشرة[٦٤].

والنوع المباشر للتنشئة السياسية يتم من خلال نقل التوجهات المعلنة نحو الموضوعات السياسية، وذلك عن طريق المؤسسات التى تتولى عملية التنشئة فى المجتمع كالأسرة والمدرسة وجماعات الأقران ووسائل الإعلام والأحزاب السياسية [٦٥].

ب) التنشئة السياسية غير المباشرة Latent:

وتعنى التنشئة السياسية غير المباشرة اكتساب اتجاهات عامة ليست سياسية فى حد ذاتها، ولكنها قد تكون مؤثرة على تطور الاتجاهات ووجهات النظر السياسية فيما بعد، ويمكن توضيح ذلك بأن نمو الطفل داخل أسرته ونتيجة لعلاقته مع والديه وأخوته ينمى علاقات متعددة الجوانب تجاه نماذج السلطة، تتدعم تدريجياً بعد دخول المدرسة ومن خلال علاقات جديدة مع مدرسيه

يكتسب الطفل ميولاً عامة تجاه السلطة، وتكون هذه المواقف المبكرة شديدة الأهمية لتطوره السياسى فيما بعد، فعلى سبيل المثال الأسرة المتسلطة التى يكون بها أب قاسى وصارم، تقود الطفل إلى توقع السيطرة والاستسلام كجزء من علاقاته داخل الجماعة، وسيفسر أى وضع اجتماعى من منطلق السلطة التى تتطلب منه أن يذعن لها.

كذلك فإن الأسرة الديمقراطية ستعلم الطفل المشاركة فى اتخاذ القرارات، ويكون على الأرجح لديه توقعات حول المشاركة فى السلطة فى حياته المستقبلية، وهكذا يحدث تعميم للكثير من الخبرات مثل نظرة الطفل للطبيعة الإنسانية بصفة عامة ونظرته للوقت، ونظرته للنشاط على سبيل المثال، هذه الخبرات التى ستؤثر – بشكل غير مباشر – على اتجاهاته السياسية.

وهذا النمط من التنشئة يزودنا بارتباط مباشر بين الثقافتين العامة والسياسية، إذ أن وعى الأطفال بقيم الثقافة العامة فى السنوات المبكرة قد يؤثر على الاستجابات السياسية فى مراحل الحياة المتقدمة، وامتصاص العناصر الأساسية للثقافة العامة قد يكون له تأثير مباشر وقوى على النظام السياسى (٦٦).

٣- التنشئة السياسية عبر مراحل النمو الانسانى:

تمر عملية التنشئة السياسية بعدد من المراحل التى ترتبط بنمو الفرد وتطوره، وهى مرحلة الطفولة، ثم المراهقة، وأخيراً النضج والاعتدال. ويتلقى الفرد فى كل مرحلة من هذه المراحل جزءاً من عملية التنشئة، كما يتعرض أيضاً فى كل مرحلة إلى أداة أو أكثر من أدوات التنشئة التى قد تكمل بعضها أو قد يتعارض بعضها مع البعض الآخر.

أ) مرحلة الطفولة:

تركزت معظم الدراسات فى التنشئة السياسية على مرحلة الطفولة بشكل خاص ويرجع هذا الاهتمام الواسع بالتنشئة الأسرية فى هذه المرحلة المبكرة، بأن التنشئة فى السن الأصغر تكون هى العامل الحاسم فى تحديد ولاء هؤلاء الصغار فيما بعد، فالأطفال الصغار يميلون لاكتساب وجهات

نظر إيجابية غير عادية لنماذج السلطة، بينما يبدون اهتماماً أقل بالمعطيات الأخرى فى الصراع السياسى، ويبدو أن هذا يستمر لديهم فى فترات لاحقة بحيث يظل مؤثراً فى مرحلة النضج [٦٧].

وتشير "روبرتا سيجل" إلى أن الدراسات التى أجريت فى المجتمع الأمريكى توضح أن التعلم السياسى للطفل الأمريكى يبدأ فى سن الثالثة، أى قبل دخول المدرسة، ففى هذه المرحلة المبكرة يرتبط الطفل عاطفياً ببعض الرموز السياسية لبلده، كما أن المحيط السياسى للطفل يبدأ فى التبلور ويصبح الطفل على علاقة بالمحيط الاجتماعى [٦٨].

كذلك فإن الانتماءات للجماعات الاجتماعية تتشكل فى مرحلة الطفولة، حيث يكتسب الطفل الصغير شعوراً بالانتماء لطبقة اجتماعية، وجماعة عرقية وجماعة دينية، وبالتدريج يصبح الطفل مدركاً لبعض الشخصيات السياسية، كما يصبح لديه فهم سطحى للحكومة والأيديولوجيات السياسية [٦٩].

وتعتبر الفترة ما بين الطفولتين المبكرة والمتأخرة (ما بين التاسعة والثالثة عشرة تقريباً) هى أهم فترات التعلم السياسى على الإطلاق، حيث تبدأ التوجهات السياسية فى التمايز، كما تحدث تغيرات كبيرة فى التصورات السياسية، وتنمو قدرة الطفل على تمييز وتصور الأدوار غير الشخصية، على أن الانتقال الحاد المفاجئ فى فهم الطفل للبيئة السياسية يحدث فى مرحلة ما بين سن الحادية عشر والثالثة عشرة، ففى هذه الفترة يكتسب الطفل قدرة مبدئية على فهم العلاقات السياسية والاجتماعية، وتشهد الأفكار السياسية للطفل فى نهاية مرحلة الطفولة نمواً وتطوراً ملحوظاً للبيئة السياسية والاجتماعية التى حوله، ويبدأ فى اكتساب وجهة نظر تقترب من فهم وتصورات الأفراد البالغين[٧٠].

ب) مرحلة المراهقة:

تعتبر المراهقة مرحلة أو فترة يشهد فيها الفرد تغيراً رئيساً وتطوراً عاماً فى النواحى الجسمية والنفسية والاجتماعية، وفى هذه المرحلة تصبح الانتماءات والارتباطات السياسية الأساسية واضحة

المعالم، كما أن المشاعر العاطفية الحادة تجاه المؤسسات السياسية تتدعم بمعرفة أدوار ووظائف أكثر خصوصية (٧١).

وقد تشهد هذه المرحلة الهامة اتجاه الفرد إلى رفض نماذج السلوك التى نشأ على احترامها فى مرحلة الطفولة، إذ يشعر بعجز الوسط الذى يعيش فيه عن فهمه فيتمرد عليه(٧٢) **كما تشهد هذه المرحلة:**

- **نمواً فى القدرات الإدراكية:** مثل القدرة على إدراك أسباب ونتائج المشكلات، والقدرة على تبرير الاختيارات السياسية، وإدراك آثار حل المشكلات الاجتماعية.
- **ظهور الشعور بالجماعية:** إذ ينتقل الفرد من دائرة "الأنا الضيقة" إلى الدائرة الاجتماعية الأوسع، مما يعنى زيادة فى استيعاب لهيكل وعمل النظام الاجتماعى، والتسليم بأن التصرف الجماعى هو السبيل الأمثل لحل المشكلات السياسية.
- **ميلاداً للأيديولوجية:** حيث تتحول المشاعر إلى أفكار، إلا أن هذه الأفكار تظل متقطعة وغير ثابتة، ولا تتبلور فى صورة مبادئ عامة، وتميل لأن تكون متناقضة بالإضافة إلى سهولة رفضها (٧٣).

ويستطيع المراهق فى سن الخامسة عشرة أو السادسة عشر استيعاب أفكار مجردة ذات صلة بالمجتمع إلى جانب المبادئ العامة التى تعكسها أفكاره، وقد لوحظ وجود ميل عام بين المراهقين الأصغر سناً نحو التقليل من أهمية مبدأ التسلط، نظراً لوجود اعتقاد مخلص وبرئ فى صلاحية وعدالة السلطة.

وبالرغم من أن أنماط التطور الإنسانى تعتبر مركبة ومتغيرة، إلا أنه يمكن القول بأن التعميمات التالية يمكن الأخذ بها على مستوى تطور مضمون التعلم السياسى للمراهقين:

- إن التعلم السياسى يبدأ مبكراً ويستمر خلال فترات بداية الطفولة، أواخر مرحلة الطفولة، وأثناء سنوات المراهقة.

- يتم اكتساب أنماط مختلفة من التعلم السياسى فى مراحل مختلفة خلال سنوات ما قبل البلوغ.
- التوجهات المبكرة تجاه السلطات السياسية تتسم بالإيجابية والإخلاص غير المحدود، وتميل هذه التوجهات إلى التناقص فى المرحلة التى ينتقل فيها الطفل من فترة الطفولة المتأخرة إلى سنوات المراهقة.
- الأفكار المبكرة عن الحكومة والسياسة تأخذ طابعاً شخصياً للغاية، لكن هذه الأفكار الشخصية يتم استبدالها بتصورات أكثر تجريداً فى مرحلة الطفولة المتأخرة وبداية سنوات المراهقة.
- يتزامن التعليم السياسى مع أنماط أخرى من التعليم الاجتماعى، فالانتماءات السياسية تتشكل فى نفس الفترة عندما يتم اكتساب الانتماءات الاجتماعية الأخرى [٧٤].

جـ) مـــرحلـــة النضـــج:

تعد هذه المرحلة استمراراً للتنشئة فى مرحلتى الطفولة والمراهقة ، ويترتب على ذلك تقوية الاتجاهات والقيم التى تكون قد تكونت فى وقت مبكر، ويتعرض الفرد فى هذه المرحلة – بشكل أكثر حدة – إلى تأثيرات عديدة مثل وسائل الإعلام والأحزاب والعديد من المؤثرات الأخرى فى المجتمع، ونجد أن الفرد فى هذه الحالة يتجاوز دور المراقب ليشارك مشاركة فعلية فى الحياة السياسية سواء من خلال عملية التصويت فى الانتخابات، أو تولى المناصب الاجتماعية والسياسية[٧٥].

ويتحدد السلوك السياسى للفرد فى هذه المرحلة بما قد يكون قد تراكم لديه بالفعل من معارف وقيم اكتسبها من مرحلتى الطفولة والمراهقة، ثم بالقيم والمعارف التى يكتسبها خلال مرحلة النضج [٧٦].

وتؤدى المهنة دوراً كبيراً فى التنشئة السياسية للفرد فى هذه المرحلة، ففى المجتمعات التى يمثل فيها العمل مكاناً بارزاً فى سلم القيم الاجتماعية تتحدد هوية المرء بالعمل الذى يؤديه، وكلما

شعر أن هويته تتحدد بعمله، ازداد ميله إلى القيام بتصرفات سلوكية ملائمة لهذا الدور، وكلما ازدادت الهوة وبصفة خاصة فى ظل ظروف التغير السياسى السريع بين قيم الأسرة القديمة والحقائق السياسية الجديدة، وكلما تعددت الأدوار السياسية للشخص البالغ، كان هناك احتمال أكبر لأن يكتسب قيماً واتجاهات سياسية لم تلقنها الأسرة (٧٧).

ويمكن القول بصفة عامة إن هذه المرحلة لا تشهد تغييرات جذرية فى التوجهات والانتماءات السياسية الأساسية، وفى العادة يشمل التعلم السياسى للبالغين مثل تكوين آراء حول سياسات معينة، الانخراط فى أنشطة وأحداث سياسية محددة، وحدوث ردود أفعال تجاه العديد من القادة السياسيين، وبالتالى فإن التوجهات والانتماءات السياسية الأساسية التى تم اكتسابها مبكراً تتسم على العموم بقدر من الاستمرارية مع وجود بعض التغييرات المحدودة(٧٨).

خامساً: دور مؤسسات التربية فى عملية التنشئة السياسية لتحقيق متطلبات التحول الديمقراطى بالوطن العربى:

أ) الأسـرة:

يبدو دور الأسرة وأهميته فى التنشئة السياسية مرافقاً لدورها التربوى وأهميته بالنسبة للطفل، فالتنشئة السياسية تبدأ فى سن مبكر كنوع من المحاكاة داخل الأسرة، ونتيجة للعلاقة الخاصة التى تربط الكائن البشرى الوليد بإطاره المجتمعى عبر أسرته التى ينشأ فيها، ومن خلال علاقات الطفل الحميمة بأسرته واعتماده عليها لاستمراره على قيد الحياة فى المراحل الأولى من حياته، فإنها تبدو الإطار الوحيد فى البداية للتأثير عليه وتشكيله اجتماعياً وبالتالى سياسياً (٧٩).

كما تؤدى الأسرة أيضاً دوراً فعالاً فى تماسك أفراد المجتمع عن طريق تماسك أفرادها مما يؤدى فى النهاية إلى تأثير الأسرة كمؤسسة على المجتمع ككل.

وفى هذا الصدد يحدثنا "محيى الدين حسين" عن الدور المؤثر الذى تمارسه الأسرة من خلال أسلوب تنشئتها لأبنائها فى تكوين شخصياتهم على نحو أو آخر، كما أن الخبرات التى يمر بها الأبناء فى سنوات عمرهم المبكرة داخل الأسرة يكون لها انعكاس كبير على طابع شخصياتهم

فى الفترات العمرية اللاحقة، وهذا الدور للأسرة يضعها فى موضع الصدارة بين المؤسسات الأخرى، فمن خلالها تنتقل للفرد ثقافة المجتمع ممثلة فى القيم والاتجاهات والتى تحدد له ما هو صواب وما هو خطأ وبالتالى فهى تبين حدود حركة الفرد فى سلوكه (٨٠).

وهناك الكثير من المعانى السياسية التى تبدأ مبكراً داخل الأسرة ثم تنمو بالتدريج، فالمفاهيم السياسية تنمو ابتداء من سن الثالثة وتكتمل فى سن الثلاثين لدى الأفراد وترجع أهمية الأسرة إلى أنها تعتبر مصدراً لإشباع الحاجات الأساسية للطفل، وأثناء إشباعها لهذه الحاجات يستوعب الطفل بالتدريج وببطء الكثير من المفهومات التى تكون مؤثرة على حياته فيما بعد ولا سيما الجوانب السياسية.

ويبدو أن خبرة الأطفال فى المشاركة فى صنع القرار داخل الأسرة تزيد من شعور الأطفال بالكفاءة السياسية، وتمدهم بمهارات التفاعل السياسى مع الآخرين، وكذلك تزيد من إمكانية مشاركتهم النشطة والفاعلة فى النظام السياسى عندما يصبحون فى مرحلة الرشد.

بينما يثير دور الأسرة قضية هامة وهو أن الدور المهم للأسرة يجعل عملية التعلم السياسى عملية غير منتظمة وتحدث بالصدفة، فالأسرة بصفة عامة لا تؤدى عملية التنشئة السياسية بشكل مقصود وواعى، فكثير من التعلم السياسى الذى يحدث داخل الأسرة يتم بدون تخطيط منظم أو نية مسبقة، كما أن الإنتماءات الحزبية السياسية وغيرها من الارتباطات السياسية يتم نقلها من الوالدين إلى الأبناء والاتجاهات المختلفة تجاه السلطات والعمل السياسى يتم تنميتها داخل الأسرة، والمواقف تجاه القضايا المختلفة يتم الحصول عليها فى محيط الأسرة، ولكن ذلك كله يحدث كنتائج غير مقصودة لاهتمامات ونشاطات الأسرة الأخرى(٨١).

ويبدو أن هناك ثلاث طرق يضع الأب من خلالها أسس المعتقدات السياسية لأبنائه نبرزها فيما يلى:

١- من خلال التعليم سواء المباشر أو غير المباشر، ويصبح الأب نموذجاً يلتقط منه الابن معتقداته كالولاء والانتماء والقيم الأصيلة.

٢- يضع الطفل داخل سياق اجتماعى، يعرفه من خلاله بوضعه الطبقى والعرقى وبيئته الاجتماعية.

٣- يساعده فى تجسيد معتقداته السياسية من خلال علاقته الشخصية بالابن، وبالطرق التى يصنع من خلالها شخصيته بحيث تتحمل وتطور التوجهات الاجتماعية.

من خلال هذه الطرق يمكن أن نقول أن هناك ميراثاً للمعتقدات والولاء السياسى ينتقل من الأب للطفل، ولكن هذا القانون قد يتدعم من خلال المحاكاة، وربما تقوم عمليات التنشئة الأخرى بإبطال مفعوله.

ب) المدرسة:

تعتبر المدرسة مؤسسة هامة فى عملية التنشئة السياسية حيث تعمل المدرسة بوسائلها المختلفة عملاً يشبه إلى حد كبير دور الأسرة ولكن بصورة أكثر علمية ودقة وتنظيماً.

فالمدرسة هى التى تعمق من شعور الانتماء للفرد وتسهم فى بناء شخصيته وتثقيفه عن طرق فهم العادات والتقاليد وتجعله عضواً مشاركاً فى المجتمع. وتؤدى المناهج الدراسية والأنشطة المدرسية دوراً هاماً فى عملية تثقيف الطالب اجتماعياً وسياسياً، فالمنهج الدراسى على سبيل المثال يمثل قلب النظام التربوى وهو التراث الحضارى بشموله، والنظام التربوى يؤدى دوراً أساسياً فى تدعيم القيم الاجتماعية والسياسية فى المجتمع، وهو (أى النظام التربوى) يحافظ على التراث الشعبى والوطنى ويحفظه للمستقبل، ولا يقف الأمر عند هذا الحد بل يتعداه للمساهمة فى عمليات التمدن والتحديث الذى يطمح له أفراد المجتمع [٨٢].

وبالرغم من أن عملية التنشئة تبدأ فى محيط الأسرة، إلا أنها تشهد تحولاً جذرياً طفرة هائلة داخل المدرسة، حيث يتعرض الطفل فى رحابها لأول مرة وبشكل منظم لعالم أوسع من عالم الأسرة وجماعة الرفاق، ويعتبر هذا التعرض هو بداية التأثير المباشر للدولة على أبنائها [٨٣].

وذلك التأثير للدولة هو أهم ما يميز المدرسة عن الأسرة وجماعات الرفاق، فالمدرسة عرضة للسيطرة المركزية الموحدة، بينما تتميز الأسرة وكذلك جماعات الرفاق بميلهما لعدم

المركزية، وعدم التعمد والعفوية، أما المدرسة فتعمل بشكل مختلف على سبيل المثال من الممكن أن تصمم بعض الأنظمة الحاكمة فى أية دولة وتطبق برامج للتعليم والتلقين السياسى للأطفال فى المجتمع ككل، ويتم التطبيق من خلال المدرسة، كما تتميز التنشئة السياسية فى المدرسة بأنها تتم بصورة مقصودة ومتعمدة (٨٤).

ويتضح تأثير المدرسة فى التنشئة السياسية من خلال عدة طرق، بعضها رسمى مثل محتوى المنهج الدراسى، وأسلوب المدرسين والقيم المدرسية وبعضها غير رسمى مثل التكوينات الاجتماعية وأخلاقيات المدرسة.

وتعتبر المدرسة أكبر ساحة لتطوير مهارات المواطنة والمعرفة السياسية، وأن خبرات المدرسة هى العامل الرئيس فى تحديد أهمية وحجم التعلم السياسى المبكر، كما أن خبرات المدرسة لها التأثير الأكبر على التطور السياسى للأطفال الصغار.

ويؤكد كلاً من "على الدين هلال" و "كمال المنوفى" على أن الأثر التربوى للتعليم المدرسى يغطى ثلاثة مجالات هى:

- **المجال المعرفى Cognition:** من خلال توسيع دائرة المعرفة، وتزويد الطفل بمعلومات جديدة ومتنوعة.
- **المجال العقيدى Belief System:** حيث يكون التأثير فى جانب المعتقدات أو القيم الأساسية.
- **المجال العاطفى Affection:** حيث لا يتجه التأثير إلى المعارف والمعتقدات وإنما إلى المشاعر والعواطف التى يحملها الإنسان عن نفسه وعن جماعات غيرية (٨٥).

ونظراً لامتداد الفترة الزمنية التى يقضيها التلاميذ فى المدرسة، حيث تبدأ فى معظم المجتمعات سنوات الدراسة من سن الخامسة و السادسة وتمتد حتى السابعة عشرة أو الثامنة عشرة، فيما عدا من يواصلون دراساتهم الجامعية والعليا، يجب أن نأخذ فى اعتبارنا الملاحظتين التاليتين:

١- أن هناك قنوات أخرى كالأسرة والجماعات الاجتماعية تشارك بصورة متزامنة مع المدرسة فى عملية التنشئة السياسية، ونادراً ما تحتكر المدرسة التأثير على الفرد مثلما يحدث مع الأسرة فى البداية.

٢- السنوات ما بين الخامسة والثامنة عشرة تغطى أرضية واسعة خاصة فيما يتعلق بتشكيل الذات السياسية، لذا يجب مراعاة اختلاف معدل ومحتوى التنشئة السياسية لمراحل النمو المختلفة (٨٦).

وتمارس المدرسة دورها فى التنشئة السياسية بشكل عام من خلال عدة عناصر تتمثل فيما يلى: المقررات الدراسية –المعلم – الأنشطة التربوية، ويتضح تأثير كل عنصر فيما يلى:

المقـــررات الـــدراسيـــة:

وذلك بما تتضمنه من مواد وبرامج وموضوعات تتضمن المعلومات والمعارف التى تسهم فى التأثير على التلاميذ الصغار وتكوين اتجاهاتهم، وهى تبدو نوعاً من التلقين السياسى الأيديولوجى إلى حد ما، وكلما كانت المقررات ثرية المضمون وجيدة التنظيم والعرض كان تأثيرها أكثر فعالية فى عقل ووجدان التلاميذ (٨٧).

وتقدم تجربة "الكيبوتز" Kibbutz الإسرائيلى فى التعليم مثالاً لكيفية استغلال المقرر الدراسى فى نشر ايديولوجية قومية، فالمناقشات والمقررات الدراسية جميعها تتضمن موضوعات يمكن بسهولة اكتشاف الأسباب السياسية الكامنة خلفها مثل: الاضطهاد القومى، ونفى ومعاناة اليهود، ونقد المجتمع ... بحيث يتحول التعليم إلى تلقين أيديولوجى تحت عنوان الحقيقة العلمية(٨٨).

وتوضح دراسة "نسرين البغدادى" عن التعليم والتنشئة السياسية فى مصر اعتماد النظام السياسى بشكل أساسى على المقررات الدراسية فى التنشئة السياسية للطلاب وذلك من خلال تثبيت المفهومات والأفكار التى يطرحها النظام السياسى (٨٩).

المعلـــم:

وله دور كبير فى التنشئة السياسية، وحيث أن اتصاله يكون مباشراً مع التلاميذ فإنه يعتبر ممثلاً للسلطة المتحدثة Spokesman فى المجتمع، ويتعلم الطفل منذ نعومة أظافره الطاعة والولاء للمدرس وذلك لأن الطفل يعتبر المدرس صاحب مركز قوى له من السيطرة والقوة ما لا يقل عن سيطرة وهيبة رجل البوليس أو الحاكم، ويلاحظ الطفل الثقة التى يوليها الآباء للمدرسين (خاصة فى المجتمعات الزراعية)، ومعاملتهم له كمصدر للمعرفة والمعلومات، ففى كثير من المجتمعات تمتد سلطة المدرس خارج المدرسة إلى المجتمع ليشغل دوره كمرشد ومثقف ومعلم [٩٠].

كما يؤثر المدرس على التلميذ من خلال تأسيس نوع من الثقافة التعليمية أو النظام الاجتماعى فى الفصل الدراسى يكون مؤثراً على التطور السياسى للتلميذ، وعادة ما يكون تأثير مدرس المدرسة الابتدائية أقوى من تأثير المقرر الدراسى، بالإضافة إلى ذلك فإن القيادة الديمقراطية للمدرسين تعزز الاتجاهات والمهارات المتمشية مع القيم الديمقراطية للمدرسين، أما المدرس السلطوى فيغرس فى طلبته الشعور بتسلسل وتدرج القوة والسلطة وضرورة مراعاتها واحترامها [٩١].

الأنشطـة التربـويـة:

تعتبر الأنشطة التربوية أحد العوامل المهمة فى التنشئة السياسية من خلال ما تتيحه للتلميذ من فهم لواجباته ووعى بدوره، وما تنميه فيه من مهارات وقيم مرتبطة بالحياة العامة والانتماء للوطن، وأيضاً بما توفره من مجالات يتدرب من خلالها على المشاركة فى الحياة العامة، وتحمل المسؤولية واكتساب القيم الثقافية والسياسية من خلال البرامج الرياضية، والاتحادات الطلابية، الرحلات....إلخ من الأنشطة [٩٢].

وجدير بالإشارة إلى أن الاتساق بين العناصر الثلاثة السابقة يؤدى إلى تفعيل دور المدرسة كمؤسسة تعليمية فى عملية التنشئة السياسية.

ج) جماعة الرفاق:

تعمل الجماعات بصفة عامة كقنوات اتصال مهمة توفر للفرد الكثير من الأفكار والمعلومات التى يحصل عليها والخاصة بالمحيط الاجتماعى والسياسى، كما أنها تؤدى دوراً حاسماً فى المساعدة على تحديد مفهوم الفرد ووضعه فى البيئة الاجتماعية والسياسية (٩٣).

ويتضح أن تأثير جماعة الرفاق على الاتجاهات السياسية والسلوك السياسى يبدو كامتداد للأنماط المؤثرة التى كونتها الأسرة، كما يبدو أن تأثير الأقران يتمثل فى إعطاء استمرارية للمجتمع أو الثقافة التى يكونون أعضاء فيها. وبالرغم من محاولات التغيير والتحسين التى تتم عن طريق الرفاق فإن المفهومات التى تنشأ داخل الأسرة تبقى ظاهرة وواضحة بشكل عام.

وتبدو أهمية جماعة الرفاق خلال السنوات الأولى من المراهقة، وتستمر كأداة مهمة للتنشئة السياسية طيلة مرحلة الرشد إلا أن الشكل يتغير إلى زملاء العمل والمهنة وأصدقاء الحى ...إلخ من العلاقات التى تستمر مؤثرة بعد مرحلة المراهقة (٩٤).

وتمارس جماعة الرفاق تأثيراً له مغزاه على قيم واتجاهات أعضائها، وفى هذا الصدد، يمكنها أن تضطلع بوظيفتين هما: نقل وتعزيز الثقافة السياسية، وغرس قيم ومفهومات جديدة، وهى تختلف عن الأسرة والمدرسة من حيث أن العلاقات داخلها تقوم على الندية والديمقراطية، كما أنها تهيئ لأعضائها مجالاً أرحب للتكيف مع البيئة الاجتماعية والثقافية (٩٥).

كما أن هناك العديد من العوامل التى تزيد من فعالية دور جماعة الرفاق منها على سبيل المثال: جاذبية الجماعة، واستمرارية تواجدها، وحجم الجماعة، والتجانس بين أعضاء الجماعة (٩٦).

د) وسائل الإعلام:

تعتبر وسائل الإعلام من العوامل التى تؤدى دوراً مهماً فى عملية التنشئة السياسية للأفراد لأن لديها من الإمكانات ما يسمح لها بتكوين القيم التى يستهدفها النظام، بل والمساهمة فى إمداد الأفراد بالثقافة السياسية وفق متطلبات النظام السياسى، ولا يقف تأثيروسائل الإعلام عند حد الثقافة

السياسية، وإنما تؤدى دوراً هاماً فى عملية التنشئة السياسية، وهذا ما أكدته بعض الدراسات على أهمية وسائل الإعلام باعتبارها مصدراً رئيساً فى إمداد الأفراد بالمعلومات والمعارف والأفكار السياسية من منطلق أن لها آثاراً مباشرة على عملية التنشئة السياسية، ولابد أن نتوقع أهمية كبرى لهذا المصدر فى عملية التنشئة السياسية، وخاصة وأن كل هذه الوسائل تصل إلى كل الأفراد فى المجتمع فى عصر السماوات المفتوحة وعبر المراحل العمرية جميعها، كما أنه لانتشار الأمية فى المجتمع العربى دوراً فى زيادة سيطرة هذه الوسائل على عقول المواطنين (٩٧).

وتمثل وسائل الإعلام مصدراً مهماً لمعرفة الأفراد بما يحدث فى بلدهم وفى العالم أجمع، والحكومات بكل أنواعها وأشكالها على وعى تام بذلك وأصبحت تستعمل وتستخدم وسائل الإعلام للتعبير عن آرائها، فتسعى الحكومات إلى التأثير فى الأفراد عن طريق الإعلام والتحكم فيه.

وعند تقييم دور وسائل الإعلام كأداة للتنشئة السياسية يجب التأكيد على عدة ملاحظات:

- غالباً ما تقوم وسائل الإعلام بدور الناقل لمؤثرات سياسية نشأت وانطلقت من أدوات التنشئة الأخرى.
- وسائل الإعلام عادة ما تعزز توجهات سياسية قائمة، بدلاً من تكوين توجهات جديدة.
- رسائل وسائل الإعلام يتم استقبالها وتفسيرها فى محيط اجتماعى وفى إطار ميول ونزعات محددة اجتماعياً.

ويبدو "أن وسائل الإعلام تؤدى دوراً مهماً فى نقل الاتجاهات الحديثة والقيم السياسية فى المجتمعات المعاصرة، كما أنها تدعم – بشكل مباشر أو غير مباشر – القيم الأساسية التى أقرها المجتمع، وضبط وسائل الإعلام شديد التأثير فى تشكيل المعتقدات السياسية.

كما أن وسائل الإعلام يمكنها أن تظهر الرموز السياسية بشكل أفضل مما هى عليه بالفعل، وبالتالى يمكنها التحكم – نسبياً – فى الميول والنزعات الخاصة باختيارات الناخبين، وهذا الأسلوب هو الذى تتحكم به الصفوة السياسية فى الرأى العام فى الكثير من البلدان.

وتتميز وسائل الإعلام كأدوات للتنشئة بأنها فعالة ومؤثرة وانتشارها الواسع يمكنها من تغطية أعداد كبيرة من الأفراد الذين يحتاجون لعملية التحديث، إن تطابق عملية نشر المعلومات مناسب لإيجاد أنماط سلوك موحدة منتشرة بشكل واسع على المستوى القومى. وبالرغم من أدوات التنشئة التقليدية فى المجتمع كالأسرة والمدرسة والرفاق وغيرهم قد تكون أكثر مرونة فى التكيف مع قدرات واحتياجات الفرد وأكبر قوة من حيث التأثير، إلا أن نتائجها ليست موحدة مثل نتائج وسائل الإعلام.

ونلاحظ أن التلفاز قد وجد اهتماماً كبيراً من الباحثين بصفته أهم وسائل الإعلام فى المجتمعات المعاصرة، وتزداد أهميته فى المجتمعات التى ترتفع فيها نسبة الأمية، ويمكن النظر لدور التلفاز فى التنشئة السياسية من عدة زوايا منها:

- إنه مصدر للتربية السياسية، من حيث اهتمامه بمشاكل الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية.
- إنه مصدر مهم للتعريف بنظم السياسة المحلية والعالمية.
- كما أنه مصدر تعريف بالأيديولوجية السياسية [٩٨].

هـ) الأحـزاب السيـاسيـة:

تعتبر الأحزاب السياسية من الأبنية المنظمة المتخصصة فى التعبير عن مصالح الأفراد والجماعات، وتؤدى دوراً هاماً فى زيادة فاعلية أداء النظام السياسى، تنطوى على كل من الاتصال والمشاركة معاً [٩٩].

وتقوم الأحزاب السياسية بدور كبير فى عملية التنشئة السياسية من خلال محاولة غرس قيم ومفاهيم ومعتقدات سياسية لدى الأفراد بهدف توجيههم وجهة سياسية معينة تتفق مع توجهات هذه الأحزاب، وهى تقوم بهذا الدور من خلال ما تقدمه من معلومات وما تمارسه من تأثيرات على الآراء والقيم والاتجاهات السلوكية السياسية للأفراد (١٠٠) ويجب الإشارة هنا إلى أن الدور الذى

تؤديه الأحزاب يختلف من مجتمع إلى آخر حسب ما يعطيه كل مجتمع من أهمية لدور الأحزاب السياسية.

وقد أكدت الدراسات فى المجتمعات الغربية والولايات المتحدة بصفة خاصة أن الانتماء الحزبى يكتسب أثناء الطفولة المبكرة، حيث ينتقل من الأب إلى الطفل، وعندما أتيحت بيانات منظمة من دراسات أجريت على المجتمع الأمريكى، أثبتت الدراسات أن هذا لا يطبق على مجتمعات أخرى مثل هولندا وكندا وفرنسا.

ويبدو أن التوحد الحزبى له تأثير قوى على العديد من الاتجاهات والقيم السياسية، وأنه يدعم الانخراط فى الأنشطة السياسية التقليدية مثل التصويت والاشتراك فى الحملات السياسية.

وبصفة عامة يتوقف دور الأحزاب السياسية فى القيام بوظيفة التنشئة السياسية على مدى قوتها فى تأدية هذه الوظيفة، وقدرتها على التأثير فى المواطنين وتواجدها بينهم، وعلى علاقتها بالمؤسسات الأخرى فى النظام السياسى.

سادساً: واقع التنشئة السياسية لتحقيق متطلبات التحول الديمقراطى ، وارتباطها بأيديولوجية وخصوصية المجتمع العربى

لكل مجتمع خصوصيته التى تعكسها ثقافته السائدة بين أبنائه، وتتطور تلك الثقافة من خلال مجموعة القيم والاتجاهات والمعارف التى يكتسبها ذلك المجتمع عبر تاريخه ومن خلال واقعه الجغرافى، وتركيبته الاجتماعية، وطبيعة نظامه السياسى والاقتصادى، هذا بالإضافة إلى المؤثرات الخارجية التى تشكل خبراته وانتماءاته المختلفة.

ويتبين من خلال استعراض التراث النظرى والدراسات السابقة فى عملية التنشئة السياسية أن طبيعة هذه العملية تختلف تبعاً لاختلاف الثقافة الفرعية فضلاً عن الظروف الاجتماعية والسياسية التى يعيشها المجتمع، كما أنها ترتبط – إلى حد كبير – بطبيعة النظام السياسى والأيديولوجية التى يتبناها.

ومن هنا يتضح أن التنشئة السياسية مرتبطة بكلا العنصرين معاً، لها خصوصيتها الاجتماعية من خلال تأثرها بعناصر الثقافة الفرعية، كما أنها مرتبطة بطبيعة الأيديولوجية السائدة فى المجتمع.

فعلى سبيل المثال تسليمنا بأن الأسرة هى إحدى المؤسسات الرئيسة للتنشئة السياسية يعنى أن هذه العملية ليست مركزية، وأن أهم مكونات التنشئة السياسية وأكثرها تأثيراً لا تخضع للسيطرة المباشرة لنظام الحكم وقادته، فعندما يقوم عدد كبير جداً من الوحدات الصغيرة – المستقلة نسبياً – بأداء بعض الجوانب الهامة للتعلم السياسى، يصبح من الصعب على نظام الحكم وقادته المراقبة والإشراف الدقيق على محتوى وعمليات التنشئة السياسية(١٠١).

إلا أن الأمر ليس بهذه البساطة فهناك الكثير من العناصر التى يمتلكها النظام السياسى ويمكنه التأثير من خلالها فى عملية التنشئة السياسية للأفراد من أبرزها وسائل الإعلام، وبصفة خاصة بعد تطورها فى العقود الأخيرة، أيضاً المقررات الدراسية تتم بتوجيه – مباشر أو غير مباشر – من النظام السياسى، وقد عرضنا للدراسات التى أكدت أن هذه المقررات فى البيئة العربية – على سبيل المثال – تؤكد على أن حركة المجتمع لا تصنعها جماهير بقدر ما يصنعها أفراد وبأن تغلب المجتمع على المشاكل والأزمات يتوقف أولاً وأخيراً على وجود الحاكم، وليس للجماعة من دور سوى التعاون مع القيادة السياسية والوقوف خلفها (١٠٢).

وفيما يلى عرضاً لواقع التنشئة السياسية لتحقيق متطلبات التحول الديمقراطى وارتباطها بأيديولوجية وخصوصية المجتمع العربى.

١-الخصوصية المجتمعية لعملية التنشئة السياسية:

يكتسب الأفراد توجهاتهم العامة ومعارفهم الخاصة من المجتمعات والثقافات الفرعية التى ينتمون إليها، وتؤدى هذه الثقافة الفرعية دوراً كبيراً فى تشكيل الفروق بين الأفراد فى الثقافات المختلفة، كما هو الحال فى الفروق الكبيرة بين الشمال والجنوب فى الولايات المتحدة الأمريكية

وهى تشبه – إلى حد ما – الفروق بين المقيمين فى الوجه القبلى، والمقيمين فى الوجه البحرى فى الثقافة المصرية.

ودراستنا لهذه الثقافة الفرعية – والتى تمثل جوانب الخصوصية الاجتماعية لعملية التنشئة السياسية – أمر مهم ومطلوب لفهم وتفسير الكثير من السمات والخصائص لأهل هذه الثقافات وبالتالى تأثيرها على الجوانب السياسية بصفة خاصة، فالخضوع للسلطة فى المجتمعات الزراعية – على سبيل المثال – يتعذر فهمه بعيداً عن استسلام أهل هذه المجتمعات لقوى الطبيعة كما تشكل الأحداث التى يحياها الأفراد فى ثقافتهم الفرعية وعى هؤلاء الأفراد، وتترك بصمات عميقة الأثر تكون بمثابة الموجه لسلوكهم وتوجهاتهم الاجتماعية والسياسية معاً (١٠٣).

ويجب التأكيد فى هذا الصدد على أن الثقافة الفرعية رغم خصوصيتها هى جزء من الثقافة العامة للمجتمع تؤثر فيه وتتأثر به، ولكنها لا تستطيع أن تتمايز بشكل عن الإطار العام لثقافة المجتمع.

والمصدر الأساسى لاكتساب الثقافة السياسية هو الخبرات التى يمر بها الفرد فى مراحل حياته المختلفة داخل الأسرة والمدرسة والتنظيمات الاجتماعية والسياسية والتى تكسبه قيمه واتجاهاته السياسية الأساسية، وعلى الرغم من أن هذه الخبرات قد تخلو من أى مضمون سياسى واضح، إلا أنه يكون لها تأثيرها على تعلم قيم أساسية معينة مثل طبيعة السلطة، وتأييد الآخرين، ونماذج التقسيم الطبقى فى المجتمع، وهى فى النهاية قيماً لا تخلو من دلالات سياسية (١٠٤).

ويشير "جمال حمدان" إلى أن هناك سبباً تاريخياً يفرض خصوصية اجتماعية تنعكس على الشخصية المصرية، ويكمن هذا السبب فى السكنى النووية المجمعة – التى هى قانون البيئة الفيضية بالضرورة – والتى تكون مجتمعاً يلغى الفردية ويفرض التنميط الجمعى والتعايش السلمى وغريزة القطيع، ويركز رقابة وسلطة الحاكم مما يجعل السلامة فى الخضوع، ومما له مغزاه أن نصوص الأخلاق فى مصر القديمة كانت تلح على كلمة الصمت كفضيلة أساسية تتطلبها من الفلاح الفقير، وهى كلمة يمكن ترجمتها كما يقول "ويلسون" بالهدوء، السلبية، السكون، الخضوع، المذلة والانكسار (١٠٥).

إن المحيط الاجتماعى المباشر وما يتضمنه من سلوك وتوجهات – تتشكل من خلال الثقافة والجماعات المحيطة – هو جوهر عملية التنشئة السياسية، إلا أننا يجب أن نتعامل مع الأهمية النسبية لكل عنصر من عناصر الثقافة الفرعية بعناية وحذر، فالمسجد أو الكنيسة أو أى كيان دينى آخر يؤدى دوراً شديد الأهمية فى التنشئة السياسية منذ المراحل الأولى للفرد داخل ثقافة فرعية متدينة، بينما لا يكون له مثل هذه الأهمية فى مجتمع لا يعطى للدين اهتماماً كبيراً.

أحد الأمثلة التى تدل على تأثير الثقافة الفرعية على سلوك الأفراد، هو الصراع الشديد الذى نشهده بين الأفراد والعائلات فى قرى الصعيد على وجه الخصوص أثناء الانتخابات، سواء انتخابات مجلس الشعب، أو انتخابات العمد ومشايخ البلد أو المجالس المحلية، فى مثل هذه المواقف يحرص أبناء العائلة على اتخاذ موقف موحد، إظهاراً لتماسك العائلة وحفاظاً على سمعتها وتحقيقاً لمصلحتها وهذا التماسك العائلى من أهم خصائص المجتمعات فى صعيد مصر (١٠٦).

كما يجب أن نؤكد فى هذا الإطار على الدور الذى تؤديه الأسرة والتى تمثل الشكل المباشر للخصوصية الاجتماعية، فالأسرة هى التى تشكل توقعات أبنائها للحياة الاجتماعية خارجها فيما بعد، فالأسرة المتسلطة تقود الطفل إلى توقع السيطرة والاستسلام، والأسرة الديمقراطية تجعل الطفل يتوقع المشاركة فى اتخاذ القرارات.

وإذا حاولنا النظر إلى دور الأسرة فى المجتمع المصرى نجد أن دراسة "حامد عمار" الرائدة فى هذا المجال تشير إلى عدة جوانب هامة، أولها أن الطاعة من أهم القيم التى تحرص الأسرة على غرسها فى نفوس الصغار، وتقترن التنشئة على الطاعة بالإيذاء البدنى واللفظى والتخويف، وحتى يتفادى الطفل العقاب فإه يعمد إلى الكذب والمراوغة، أيضاً هناك تبعية كاملة للأب وتتذبذب معاملة الأم بين التدليل المبالغ فيه والتجاهل الشديد، ويرى "عمار" أن هذا النمط من التنشئة كفيل بتكوين شخصية تتكيف بسرعة مع الموقف وتؤثر الخضوع والوداعة وتجنح نحو التسلط وتميل إلى الشك والحذر فى التعامل مع الآخرين، وتلقى المسؤولية على الغير (١٠٧).

بينما يشير "**إسماعيل سعد**" إلى آراء "روبرت ليفين" عن التنشئة السياسية فى البلدان النامية والتى تمثل الخصوصية الاجتماعية لهذه البلدان فى انعكاسها على التنشئة ومن أهم هذه الآراء أن التنشئة السياسية فى البلدان النامية تميل إلى الارتباط بالمحلية والقبلية، أكثر من ميلها للارتباط بالأنساق السياسية القومية، بالإضافة إلى أن زيادة السكان فى هذه المجتمعات قد تسبق قدرتها على تحديث حياة الأسر التقليدية من خلال التصنيع والتعليم (١٠٨).

على أن ارتباط التنشئة السياسية بالأسرة قد لا يكون مقتصراً على البلدان النامية فقط، فهناك بعض المؤشرات تدل على أن هذه الظاهرة قد توجد فى المجتمعات الغربية ولكن بشكل مختلف، فعلى سبيل المثال يقدم السود فى المجتمع الأمريكى نماذج سلوكية تشجع أطفالهم على رفض أنواع كثيرة من قرارات النظام السياسى، وقد ينطبق هذا أيضاً على الأقليات العرقية فى مجتمعات أخرى (١٠٩).

إن نماذج التنشئة السائدة داخل الثقافة السياسية لها أشد الأثر على اتجاهات وقيم أفرادها، فالثقافات التى تشجع التنافس السلمى بين أفرادها وتدعم الثقة المتبادلة بينهم تؤدى دوراً هاماً فى تشكيل معتقداتهم واتجاهاتهم السياسية الديمقراطية، بخلاف الثقافات التى تغذى الشك بين الأفراد وتزكى الصراعات بين الجماعات.

ويشير "محمد عتران" إلى أن هناك مجموعة من العوامل السياسية التى تسود فى مصر – وغيرها من دول العالم الثالث – والتى تترك بصماتها وتأثيرها على الأفراد، حيث أن هناك موقفاً تاريخياً سلبياً متوارثاً تجاه السلطة، بالإضافة إلى ضعف التنظيمات السياسية، قانون الطوارئ، المعالجة السلبية لمشكلات الجماهير فى وسائل الإعلام واتخاذها لمنهج التبرير لا التفسير والتصفيق لا التدقيق مما يؤدى إلى أن يصبح الفرد متلقياً ومستقبلاً أكثر منه مشاركاً (١١٠) وتمثل هذه الظروف الخصوصية الاجتماعية لعملية التنشئة السياسية فى المجتمع المصرى، يضاف إليها ما أشار إليه البعض فيما يتعلق بالإعلام المصرى – وهو المؤسسة الأشد تأثيراً – من حيث أنه لا يدعم القيم والاتجاهات السياسية المقبولة، بل يبدو أنه الأسوأ حالاً ضمن نظم التنشئة فى مصر،

فالصحف القومية هى أوراق دعائية حكومية، والصحف المعارضة محدودة الانتشار، والإعلام المسموع والمرئى – وبصفة خاصة التليفزيون الذى يشاهده الملايين – أكثر تبنياً للسياسات الرسمية، وشاشته صغيرة حقاً من حيث عرضها للرأى الواحد وإعراضها عن الرأى الآخر (١١١).

إلا أن تدعيم الاتجاهات السياسية لدى الأفراد يتم عندما تتوافر عناصر معينة داخل الثقافات التى يعيشون فيها منها على سبيل المثال: العوائد التى يحصلون عليها نتيجة مشاركتهم فى أنشطة الثقافة، وتوافر المعارف والمهارات اللازمة لأنماط المشاركة فى صناعة القرارات، وعدم وجود معوقات أو حواجز ترتبط بالأنشطة الجماعية أو السياسية.

ويمكننا أن نتبين تأثير الخصوصية المجتمعية فى تأثيرها على التنشئة السياسية من ذلك المثال الذى يسوقه "قدرى حفنى" لحالة واقعية لطفل يعبر عن كراهيته لإسرائيل متأثراً بالمعلومات التى نقلتها له زميلته فى الحضانة، ويخلص من هذه الحالة إلى أن المؤسسات الرسمية – سواء كانت إعلامية أو تعليمية – لا تمثل المصادر الوحيدة ولا الأساسية فى تشكيل صورة الآخر السياسية، بل إنها الخبرات الواقعية التى يتم تناقلها عبر الأجيال بعيداً عن المؤسسات الرسمية، وعبر قنوات الاتصال الشخصى(١١٢).

وفى معرض الحديث عن الخصوصية المجتمعية لعملية التنشئة السياسية يجب أن نشير إلى بعض المتغيرات الاجتماعية التى أشار الباحثون إلى أهميتها، كالوضع الطبقى على سبيل المثال، والذى يؤثر بصفة عامة على الاهتمامات والتوجهات السياسية فأفراد الطبقة العليا أكثر اهتماماً بالسياسة لأنهم أكثر تعليماً وبالتالى أكثر اعتقاداً بدورهم فى الحياة السياسية، من جهة أخرى فإن أصحاب الدخل المرتفع أكثر اهتماماً بالسياسة من ذوى الدخول الأقل، كذلك يميل أصحاب المراكز المهنية الرفيعة إلى الاهتمام بالسياسة بدرجة أكبر من ذوى المكانة المهنية المنخفضة (١١٣).

وهى كلها عوامل مؤثرة مع مراعاة الفروق الثقافية سواء بين ثقافة وأخرى، أو بين الثقافات الفرعية داخل المجتمع الواحد.

وهذا يفسر بصفة عامة انخفاض المشاركة السياسية والاهتمام بالسياسة فى الثقافات التى تزيد فيها نسبة الأمية أو الفقر، أو فى المجتمعات التى تتسم بانقسام طبقى حاد، حيث تكون المشاركة فى السياسة هى حق للذين يقدرون عليه فقط، حتى لو كان هذا الحق متاحاً للجميع نظرياً[١١٤].

أما فيما يختص بالجنس فمن الواضح أن النساء فى مجتمعات العالم الثالث بصفة عامة وفى المجتمع العربى بصفة خاصة أقل اهتماماً بالسياسة، ويرجع هذا إلى أن التقسيم التقليدى لأدوار كل جنس يؤكد على أن دور المرأة هو المنزل، كما أن نظم التنشئة فى المجتمعات النامية توجه النساء منذ الطفولة إلى البحث عن العاطفة والحب والزواج وبالتالى لا تكون المرأة مؤهلة لأن تشارك أو تهتم بالسياسة [١١٥].

وجدير بالذكر إلى أن المجتمع العربى فى الوقت الحاضر يمر بمرحلة انتقالية كبرى تشهد تحولاً من نظام الاقتصاد الموجه إلى اقتصاديات السوق، ومن التسلطية إلى الديمقراطية، تضطرب هذه المرحلة بمشكلات وتحديات عديدة فى ظل غياب الاتفاق بين جميع مواطنى العالم العربى على شكل التنظيم السياسى والاجتماعى، وطبيعة العلاقة بين الدين والدولة، والعلاقة مع إسرائيل والغرب، وتحدث تلك التحولات والتحديات فى إطار بيئة إقليمية عربية تعانى من الفرقة والتبعثر، لا سيما فى ضوء تداعيات حرب الخليج، كما تجرى فى إطار بيئة دولية متغيرة من أبرز ملامحها الثورة التكنولوجية، وتسارع التغير الاجتماعى، وعالمية الاقتصاد والتكتلات الاقتصادية الكبرى، والانفتاح الإعلامى والثقافى، وبروز الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة فى العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتى [١١٦].

وفى ظل كل هذه التغيرات لم يعد فى مقدور المؤسسات الاجتماعية أن تحجب عن أبنائها أية معلومات تبثها أجهزة الإعلام المحلية أو الخارجية بصرف النظر عن موافقتها أو معارضتها، لقد أصبحت المعلومات سواء كانت نزيهة أم مغرضة، مرغوبة أم مرفوضة، داخلية كانت أم خارجية متاحة لقطاعات متزايدة من الأفراد من مختلف الفئات العمرية والاجتماعية وتقتضى هذه التغيرات أن نعيد النظر ونحلل عناصر الثقافة السياسية لمواطنى العالم العربى لنعرف ما بها من عناصر قوة ندعمها ونحافظ عليها، وما بها من عناصر ضعف لنسعى إلى التخلص منها [١١٧].

٢-التنشئة السياسية وأيديولوجية المجتمع:

تقتضى دراسة التنشئة السياسية فى أى مجتمع معرفة بالأيديولوجية أو الفلسفة الحاكمة له، والأيديولوجية السائدة فى المجتمع هى التى تحدد التوجه السياسى العام لهذا المجتمع، وهى عبارة عن نسق فكرى متكامل يمثل مرشداً أو دليلاً للعمل السياسى، إنه يطرح رؤية للتاريخ ويعطى الحياة معنى وهدفاً، ويبرر الممارسات الاجتماعية والاقتصادية ويخلع الشرعية على النظام السياسى، ويمكن أن نتبين هذه الأدوار فى كافة الأيديولوجيات الليبرالية، الشيوعية القومية الفاشية [١١٨].

إن عملية التنشئة السياسية مرتبطة إلى حد كبير بطبيعة النظام السياسى وما يسوده من أيديولوجية، وما يتبناه النظام القائم من سياسات وأساليب فى تنظيم الأفراد نحو هدف مشترك.

فالحكم الفردى الديكتاتورى على سبيل المثال توائمه ثقافة سياسية قوامها الخوف من السلطة والإذعان لها، وضعف الميل إلى الاهتمام والمشاركة فى السياسة، وفتور الإيمان بكرامة وذاتية الإنسان وعدم السماح بالمعارضة، بينما يتطلب الحكم الديمقراطى ثقافة سياسية تؤمن بالحرية وتعدد الآراء وبكرامة الإنسان [١١٩].

وفى إطار ما تضفيه النظم السياسية الحديثة على نفسها من صفات ديمقراطية فإنه لا يمكنها أن تضمن ولاء الجماهير إلا إذا ضمنت رضاها، ولن يتأتى هذا إلا من خلال عناصر الثقافة السياسية العامة وهو جوهر عملية التنشئة السياسية، إن النظم الديموقراطية تحتاج إلى أكبر عدد من الأفراد الذين يحترمون السلطة القومية، وينتمون إلى رموز وطنية فهم يمثلون بالنسبة لها خط الأمان، وليس معنى هذا أن يتحول الجميع إلى سياسيين ولكن يكفى أن تكون أنماط التنشئة السياسية السائدة تساعد على الالتقاء لصالح الهوية القومية.

وتواجه الأنظمة السياسية الحديثة – سواء فى الدول الصناعية المتقدمة أو فى الدول النامية – مشكلة التغيير السياسى السريع، وهذا التغيير قد أدى إلى تعديل الأوضاع الأيديولوجية والاقتصادية، وغالباً ما يصاحب هذا التغيير توتر وقلق وعدم توازن، ولا يكون هناك خطر على النظام إذا ما تم هذا التغيير بأقل قدر ممكن من التوتر والقلق، ولكن الخطورة تكمن دائماً عندما يصبح هذا التوتر والقلق أكثر مما يحتمله النظام السياسى، ويمكننا القول بأن الدولة المستقلة حديثاً

تعانى بالفعل من هذه الحالة الأخيرة كإحدى الصعوبات الكثيرة التى تواجهها خلال عملية البناء والتطوير والنمو. وتعانى الدول المتقدمة كذلك من هذه المشكلة وذلك فيما يختص بارتباط مواطنيها مع بعضهم البعض فى مواجهة التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية والسياسية السريعة، وقد يجد المواطن – خصوصاً فى الدول الصناعية الحديثة – صعوبة فى فهم القرارات السياسية التى تصدرها الحكومات نظراً لما تتصف به من التعقيد والإغراق فى الفنية والتخصص، وهنا يكمن الخطر بأن يفقد المواطن اتصاله وارتباطه بالنظام السياسى بل قد يفقد إحساسه وتعاطفه مع هذا المجتمع ويتحول إلى الانعزال عنه (١٢٠)، ويمثل هذا خطراً على استقرار المجتمع الذى يعتمد بقاؤه – إلى حد كبير – على ترابط مواطنيه، ومن هنا تكمن أهمية عملية الإدماج السياسى للمواطنين داخل مجتمعهم – رغم ما يكتنف هذه العملية من صعوبات متزايدة نظراً لضرورات التغيير والتحديث فى المجتمعات الحديثة – وتمثل عملية الإدماج جوهر التنشئة السياسية.

إلا أنه يبدو أن التنشئة السياسية تؤدى دوراً مختلفاً تماماً فى كل حالة – أعنى فى الدول الصناعية المتقدمة بالمقارنة بالدول النامية – ففحص سلوك النظام والتوجه السياسى السائد فى الدول النامية يوضح أن أهداف النظام هى الاستقرار والتكيف والمحافظة على نفسه أطول فترة ممكنة، وبالتالى يحاول أن يعكس هذه الأهداف من خلال عناصر الثقافة السياسية للتأثير على الأفراد، بينما فى الدول الصناعية المتقدمة تتعدى أهداف النظام القدرة على التكيف إلى محاولة تغيير وتطوير الحالة الراهنة، مما ينعكس بدوره على عناصر الثقافة السياسية.

بالإضافة إلى ما سبق فإن الاستقرار السياسى يعتمد إلى حد كبير على الثقافة السياسية، فالتجانس الثقافى والتوافق بين النظام السياسى والأفراد يساعد على الاستقرار، بينما يمثل الاختلاف وعدم التجانس مصدراً لتهديد استقرار النظام السياسى.

وينعكس استقرار النظام السياسى والتوافق بينه وبين الأفراد على عملية التنشئة السياسية، فعندما يكون هناك استقرار وتجانس تكون عملية التنشئة السياسية واضحة ومحددة، وفى حالة افتقاد الاستقرار والتجانس فإن التنشئة السياسية تتسم بالتجزئة [١٢١].

إن التوجه السياسى العام فى المجتمع هو الذى يحدد شكل الثقافة السياسية السائدة وبالتالى المناخ السياسى للمجتمع، وهو يتضمن الكثير من العناصر، منها رؤية القيادة السياسية لدور المواطن، وحرية التنظيمات والمؤسسات الحزبية والشعبية، والمجالس النيابية المنتخبة، وطبيعة النظام الإعلامى .....إلخ من العناصر التى تحدد طبيعة عملية التنشئة السياسية.

إن التطور الاقتصادى للمجتمعات يؤدى إلى تغيرات فى طبيعة الثقافة السياسية وبالتالى تغير فى التوجه العام نحو السياسة، ويمكن وصف هذا التطور الحادث مع النمو الاقتصادى فى التغيرات الثلاثة الآتية:

أ) الحجم النسبى للطبقة العليا والطبقة المتوسطة يصبح أكبر.

ب) يتركز عدد كبير من المواطنين فى المناطق الحضرية.

ج) تتزايد كثافة وتعقيد المنظمات الاقتصادية والقانونية.

وتؤدى هذه التغيرات إلى تغير الأنماط الحياتية للأفراد، وبالتالى يصبح هناك شكل مختلف للثقافة السياسية يؤدى ضمنياً إلى زيادة المعلومات السياسية والوعى السياسى وبالتالى تغير الاتجاه العام نحو السياسة.

ويمكن الإشارة إلى ثلاث أنواع من الثقافات السياسية السائدة فى المجتمعات المعاصرة والتى تمثل التوجه السياسى العام الذى ينعكس بدوره على عملية التنشئة السياسية، النوع الأول هو الثقافة الديمقراطية حيث تكون هناك حدود ملائمة للتوجهات والأنشطة السياسية، والاعتراف بالاستقلال النسبى لمؤسسات صنع القرار، واحترام التخصص الوظيفى، أما النوع الثانى فيمثل الثقافة الشمولية التى ترفض أن يكون للعملية السياسية نطاقاً محدوداً وترى إمكانية تسييس كل القضايا، وتحترم بشكل أقل استقلال المؤسسات السياسية، والتخصص الوظيفى، والنوع الثالث هو الثقافة السياسية التى تسود فى المجتمعات الانتقالية، وتتميز بعدم وجود حدود واضحة ومعترف بها، ووجود قدر ضئيل من استقلال المؤسسات السياسية، والتخصص الوظيفى [١٢٢].

وجدير بالذكر أن الاختلاف بين أبناء المجتمع الواحد على مجموعة مشتركة من الأهداف والقيم يحدث ما يسمى بالانقسامات الأيديولوجية ومن أمثلتها: الديمقراطية فى مقابل الأوتوقراطية، الاشتراكية فى مقابل الرأسمالية، الدين فى مواجهة العلمانية، ويبدو أنه لا يوجد أثر محس للاختلاف الأيديولوجى فى الديمقراطيات الغربية أو المجتمعات الاشتراكية، حيث يكون هناك اتفاق عام على الصيغ المناسبة للنظام السياسى والاجتماعى والاقتصادى، أما فى دول العالم الثالث أو البلدان النامية فإن المسائل المتعلقة بشكل نظام الحكم وطبيعة النظام الاقتصادى وحدود العلاقة بين الدين والدولة لم تحسم بعد ولا تزال محل خلاف وصراع [١٢٣].

سابعاً: الاليات المقترحة التى يمكن ان تسهم فى تفعيل دور التنشئة السياسية فى تحقيق متطلبات التحول الديمقراطى فى الوطن العربى؟

تأسيساً على نتائج الدراسة التحليلية، يمكن التصدى لوضع بعض الاليات المقترحة التى يمكن ان تسهم فى تفعيل دور التنشئة السياسية فى تحقيق متطلبات التحول الديمقراطى فى الوطن العربى، نجملها فيما يلى:

- يجب أن يتحول النظام التعليمى من الخطابة الدعائية إلى الموضوعية من حيث المحتوى والرصانة واللغة، والتأكيد على التفكير العلمى المنهجى منذ الصغر، حتى يتخلص الطفل من التفكير الخرافى والتفسيرات الغيبية، والتأكيد على أن الحقيقة الإنسانية ليست مطلقة بل نسبية، مما سيكون له دوره فى الوصول إلى حلول للمشكلات المختلفة التى يواجهها المجتمع.
- يجب دعم أدوات ووسائط التنشئة السياسية للأطفال، مثل: كتب التربية المدنية، بحيث تكون كتباً مبسطة تناسب أعمارهم تتناول أفكار المواطنة وحقوق الإنسان وتحفزهم على الاهتمام بالسياسة.
- يمكن إضافة أدوات ووسائل للتنشئة السياسية تتسم بالجاذبية والتجديد، مثل ألعاب الكمبيوتر السياسية، والاهتمام ببرامج التليفزيون التى تقدم للأطفال، كما يمكن تنظيم

رحلات ومعسكرات مدرسية ذات طابع سياسى، كزيارة مقار الأحزاب السياسية، ومجلس الشعب، ومواقع الأحداث السياسية.

- ينبغى الاهتمام بأن تكون هناك توأمة بين مؤسسات التنشئة المختلفة كالأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام، فمن أخطر المشكلات التى تواجه عملية التنشئة أن يكون هناك تعارض بين القيم والسلوكيات التى تقوم بغرسها وتؤكدها كل مؤسسة.
- ضرورة التعاون والتنسيق بين المتخصصين فى التربية وعلم النفس والقائمين على إعداد برامج الطفل فى الوسائل الإعلامية المختلفة، وتقديم تلك البرامج بشكل دورى من حيث محتواها وأهدافها.
- التأكيد على ضرورة توفير الاحتياجات الأساسية لجميع الأفراد متمثلة فى الغذاء والكساء والمسكن الملائم والصحة والتعليم وفرص العمل ووضع كل هذا وغيره من الاحتياجات فى أولويات خطط التنمية – فالإنسان هو هدف التنمية وهو أداتها فى نفس الوقت، وهذا من شأنه أن يهيئ مناخاً عاماً يجعل الأفراد أكثر اهتماماً بالسياسة والشعور بأن بلدهم ملك لهم جميعاً، ولا فضل لأحد إلا بالعمل والعطاء والتقوى.
- يجب أن تعمل أجهزة الإعلام على وضع خطة وفلسفة إعلامية لا يشعر الفرد من خلالها أنه حبيس لإطار معين من المعرفة يدور فى دائرته ولا يتجاوزه، وإتاحة الفرص للتيارات الفكرية والسياسية المختلفة للتعبير عن آرائها وأفكارها، مما سيعيد الثقة فى المحيط السياسى، وسيكون له تأثيره بالتالى على توجهات الأفراد نحو السياسة والسياسيين.
- يجب أن تخرج الإجراءات السابقة من جوها السلطوى، وذلك بجعلها إجراءات قاعدية وعنصراً أساسياً من عناصر الثقافة السياسية، سواء الثقافات الفرعية أو الثقافة العامة وذلك بفتح المجال أمام الفرد للمشاركة فى إدارة مجتمعه المحلى وتنظيمه، وبالتالى يشعر الفرد بأن هذه الثقافة هى تعبير عن وجوده وليس تعبيراً عن القيادات السياسية فى المجتمع.

- ضرورة إعادة النظر فى إشكاليات احتكار السلطة – بكل أشكالها – والمشاركة فى السلطة، وتداول السلطة، بحيث يكون هناك تدرج فى الانتقال النوعى من مرحلة الاستئثار بالسلطة إلى المشاركة ثم التداول، وهو ما يستلزم سن قوانين جديدة وتغييرات دستورية تحدد مدة البقاء فى المناصب القيادية الأكثر تعبيراً عن الاحتكار، وتحدد طرق المشاركة والاختيار، بحيث تنتقل السلطة بهدوء فى إطار متفق عليه من الجميع.
- ينبغى الاهتمام بدراسات التنشئة الاجتماعية السياسية سواء فى المجتمعات الريفية أو الحضرية، ونشر نتائج تلك البحوث، بما يمكن الوالدين والقائمين على العملية التربوية من الاستفادة منها، ومساعدتهم على التخلى عن الأساليب القديمة فى التنشئة الاجتماعية بصفة عامة والسياسية بصفة خاصة.
- يجب تدعيم قيم التسامح والحوار مع الآخر من خلال مؤسسات التنشئة السياسية المختلفة.
- يجب تدعيم أخلاقيات الحوار من خلال مؤسسات التنشئة السياسية المختلفة.
- تدعيم القيم والسلوك الديمقراطيين ويتطلب ذلك إجراءات متنوعة منها تغيير العلاقات داخل المؤسسات التعليمية، واعتماد الاختيار والانتخاب أساساً والتعليم الحوارى داخل قاعة الدراسة، وأن يركز مضمون المقررات الدراسية على ضرورة الديمقراطية لمختلف مستويات الحياة.
- غرس وتنمية قيم الاعتماد على الذات وتعظيم الاستفادة من الموارد والإمكانات الموجودة وتنمية موارد جديدة وذلك من خلال منهج دراسى يتفاعل مع الطلاب ويحثهم على ذلك.
- قيام التنشئة السياسية بترسيخ مبدأ احترام الحريات الأساسية، وذلك من خلال غرسها فى وجدان وعقول أفراد المجتمع بصفة عامة وطلاب المراحل التعليمية المختلفة بصفة خاصة، بالإضافة إلى ضرورة ترشيد الدعم النيابى والحزبى، والقضاء على السلبية واللامبالاة المتفشية لدى نسبة غير قليلة من أفراد الشعب.
- قيام التنشئة السياسية بغرس قيم المشاركة فى نفوس الناشئة منذ نعومة أظافرهم فى جميع المؤسسات التربوية.

- إعادة عملية بناء التنشئة السياسية فى الوطن العربى، والتى تتضمن إلى جانب عناصر أخرى تأسيس لمفهوم الديمقراطية بما يتضمنه من قيم ومعايير فى وعى المواطن العربى، بحيث يصبح هناك قبول شبه عام بالديمقراطية واحترام قواعدها، وإدراك لأهميتها وجدواها باعتبارها تمثل إطاراً ملائماً لحل الصراعات والخلافات بأساليب سلمية.
- التوجه نحو اللامركزية فى التعليم ومشاركة أوسع فى إدارته وتمويله.
- يجب أن تتغير فلسفة التربية وأهدافها فى ظل التحولات المعاصرة بحيث يكون هدف التربية تنمية المواطن المصرى من أجل دعم الديمقراطية، وهذه التربية تزرع فى المواطنين حب المعرفة والفضول العلمى والشعور بالحقوق والواجبات وتنمية القدرات المهنية والصناعية والقدرة على التقدم الاجتماعى والشعور بضرورة خدمة الوطن بلا مقابل من أجل تحقيق الرفاهية الاجتماعية العامة.
- تحويل المدرسة من مؤسسة اجتماعية محافظة إلى مؤسسة ديمقراطية تتعامل بانفتاح مع بيئتها الخارجية بحيث تكون مركزاً للنقد وبناء الثقافة المطروحة أمام الدارسين.
- إعادة تضمين ممارسات التعددية الحزبية والتنافسية المؤسسية فى الجسد السياسى. ويمثل ذلك تعديلات دستورية وتنظيمية، وكذا قيمية وفكرية، كما يتضمن إعادة توزيع السلطة والنفوذ، وتوسيع دائرة المشاركة فيهما، وبروز مراكز مختلفة، وخلال هذه العملية فإن الجسد السياسى والاجتماعى ينتابه قدر من التغير، فقيم الطاعة والوحدة التى تسود الحزب الواحد، يحل محلها قيم التعدد والتنوع والتنافس، وأنماط السلطة ذات الطابع المتسلسل يحل محلها أنماط أكثر تعقيداً وذات أبعاد متعددة تتضمن بناء التحالفات والوصول إلى حلول وسط.
- ينبغى على المؤسسات التعليمية تطوير نظمها بحيث تصبح بيئة موائمة لتوضيح أشكال تلك التحولات الديمقراطية الجديدة، وأن تكسب أفرادها طريقة ممارستها فى حياتهم اليومية مما يتطلب تعديلاً جذرياً فى فلسفتها وأهدافها وسياساتها ومناهجها وأساليب تدريسها، بل وفى العلاقات القائمة بين الأفراد داخل المؤسسة.

- تحديث مناهج التعليم وتطويرها باتجاه فتح مضامينها على ثقافة حقوق الإنسان، وعلى تكريس قيم التسامح، والمشاركة، واحترام الغير، ونبذ العنف، والاعتراف بالحق فى التنوع والاختلاف، وتثمين الروح الجماعية والمصلحة العامة بدل الأنانية والتطرف والانغلاق، أى كل الحقوق والواجبات والأخلاقيات المؤسسة للمواطنة، الواعية بذاتها، وبشروطها الموضوعية محلياً وعالمياً.
- بذل المزيد من الجهود لإصلاح وتجديد المناهج الدراسية لجعلها أكثر تجاوباً مع متطلبات ثقافة الديمقراطية، وقادرة على المساهمة فى بنائها بشكل عقلانى واضح الأهداف والتوجهات واستراتيجيات الفعل والتطبيق.
- ينبغى إعادة التأهيل الديمقراطى لجميع المؤسسات التربوية النظامية وغير النظامية على أساس عقلنة وترشيد ودمقرطة مجمل أشكال توزيع السلطة التربوية بكافة أشكالها. هذا من جهة، ومن جهة أخرى بناء نسق قيمى ثقافى مؤهل فى سياقه الاجتماعى والتربوى منفتح على مقومات الديمقراطية والحداثة.
- لابد من العمل على توفير ثقافة سياسية تسمح باستيعاب المفهومات والقيم الأساسية للديمقراطية وتجعل من تحقيقها غاية اجتماعية، لأنه لا يمكن وجود تحول ديمقراطى حقيقى من دون توافر ثقافة سياسية.
- لابد من الإصلاح الشمولى المتكامل للنظام التربوى العربى، ودمقرطته وجعله دعامة أساسية للتحول الديمقراطى، لأنه لا يمكن أن تتحول المجتمعات العربية إلى مجتمعات ديمقراطية حقيقية بدون تربية قائمة على الديمقراطية، بحيث يتربى عليها الأجيال وينشئون منذ نعومة أظفارهم عليها تنظيراً وتطبيقاً فى جميع مناحى العملية التربوية، لأن التربية تحيل المثل والقيم الديمقراطية من معان فى أدمغة الفلاسفة والمفكرين إلى سلوك عملى يسير بالناس على الطريق السوى ودون تعليم يجسدها فى وقائع ومناشط تؤكد للناس بالتجربة قيمتها وأهميتها وبالتالى يصبح بناء المشروع المجتمعى الديمقراطى متوقفاً على الرهان التربوى لأنه هو السبيل لامتلاك شروط الجدارة والاستحقاق والتأهيل الديمقراطى.

- لابد من وضع استراتيجية تربوية لمواجهة ظاهرة الاستبداد السياسى المتفشية فى الوطن العربى، حتى لا تكون عائقاً أمام التحول الديمقراطى.
- التأكيد على أن الديمقراطية ليست مجرد صيغة مطلوبة للعلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين الحاكم والمحكوم فحسب، بل إنها تعتبر أحد أبرز ضمانات الأمن القومى العربى، الذى علمتنا التجارب والأحداث أنه يبقى مهدداً بمخاطر الانقضاض عليه، فى ظل غياب المشاركة الشعبية واحترام الحريات العامة والخاصة وحقوق الإنسان.
- العمل على تحديد يوم عربى سنوى من أجل الديمقراطية يسمى "اليوم العربى للديمقراطية" تشترك فى فعالياته جميع المؤسسات التربوية".
- السعى إلى إنشاء مرصد للديمقراطية فى الوطن العربى تابع للمنظمة العربية لحقوق الإنسان.
- العمل على إتاحة فرص المشاركة السياسية أمام فئات الشعب وطبقاته، وجعلها حقوقاً يتمتع بها كل إنسان فى المجتمع، وذلك لأن المشاركة السياسية هى الأساس الذى تقوم عليه الديمقراطية، وهى التى تخلق معارضة قوية، وبالتالى تساعد على تدعيم الممارسة الديمقراطية وترسيخها وتحويلها إلى ممارسة يومية.
- العمل على تأكيد دو رالتربية فى القضاء على جميع معوقات المشاركة السياسية.
- وضع خطة استراتيجية عاجلة للقضاء على الأمية بكافة أشكالها حتى يتأتى للمجتمع العربى نحو الديمقراطية الحقيقية.
- العمل على تبنى مشروع تنموى شامل يشترك فيه كافة طوائف الشعب العربى للقضاء على مظاهر السلبية واللامبالاة التى سادت المجتمع العربى، لأنها تحتاج إلى علاج طويل المدى وفقاً لاستراتيجية شاملة ترتكز على العديد من المحاور.
- لابد من بناء ثقافة سياسية ديمقراطية، ولتحقيق ذلك لابد من تنشئة المواطنين تنشئة سليمة، وينتج عن ذلك انغماس الأفراد فى العمل السياسى، والعمل على المشاركة فى

الحياة السياسية بكل مستوياتها، ويتولد عن ذلك احترام الرأى، والرأى المعارض، فتصبح المشاركة فى الانتخابات مشاركة حقيقية.

- لابد من العمل على غرس قيم المشاركة فى نفوس الناشئة منذ نعومة أظفارهم ، وذلك من خلال مؤسسات التربية النظامية وغير النظامية.
- ينبغى أن نعمل على تغيير مؤسساتنا التعليمية من مؤسسات دكتاتورية إلى مؤسسات ديمقراطية من الرأس حتى النخاع.

المراجع

١- ابن منظور: لسان العرب، الجزء الثالث، تحقيق عبد الله على الكبير وآخرين، القاهرة، دار المعارف، بدون تاريخ، ص ٢١٤٩-٢١٥.

٢- محمد نصر مهنا: مدخل إلى النظرية السياسية الحديثة – دراسة نقدية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨١م، ص٩.

٣- عبد الرحمن خليفة: أيديولوجية الصراع السياسى – دراسة فى نظرية القوة. الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٢م، ص ٦-٧.

٤- مهرى أمين دياب: المضمون السياسى للتعليم، مجلة العلوم التربوية، المجلد الثانى، العددان الثانى والثالث، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٦م، ص ٢.

٥- أحمد زكى بدوى: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٧٨م، ص ٣١٨-٣١٩. وراجع أيضاً:

- عبد الغنى بسيونى عبد الله: النظم السياسية، الإسكندرية، دار منشأة المعارف، ١٩٩١، ص ٧، ٨.

٦- عزيزة محمد السيد: البناء النفسى للنشطين سياسياً – دراسة ميدانية فى مجال السلوك السياسى، أعمال المؤتمر السنوى السابع للبحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ديسمبر ١٩٩٣م، ص ٣.

٧- أحمد جمال ظاهر: التنشئة الاجتماعية والسياسية فى العالم العربى، (دراسة ميدانية لمنطقة شمال الأردن)، عمان، مكتبة المنار، ١٩٨٥م، ص ٣٥.

٨- نسرين إبراهيم البغدادى: التعليم والتنشئة السياسية فى مصر – دراسة ميدانية على عينة من تلاميذ المرحلة الثانوية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٨٧م، ص ٦. وراجع أيضاً:

- شملان يوسف العيسى وآخرون: الاتجاهات السياسية لطلبة جامعة الكويت: دراسة ميدانية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد (١١٨)، السنة (٣١)، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمى، يوليو ٢.. ٥، ص ٤٧، ٤٨.

٩- هيلدى ت. هيملوايت: التنشئة السياسية، ترجمة: حسين فوزى النجار، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ٥٥، السنة ١٤، إبريل ١٩٨٤م، ص ٢. -٤١

10- Tan, A., Mass communication: Theories and research, 3rd, ed., United States: Grid Publishing, 1985.

١١-إبراهيم بيومى مدكور: معجم العلوم الاجتماعية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥، ص ١٩٩.

١٢-كمال المنوفى: أصول النظم السياسية المقارن، الكويت، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٧، ص ١٥..

١٣-عبد الهادى الجوهرى: دراسات فى علم الاجتماع السياسى، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٥، ص ٣٦.

١٤-ريجينا الشريف: الصهيونية غير اليهودية، ترجمة أحمد عبد العزيز، سلسلة عالم المعرفة، العدد (٩٦)، الكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، ديسمبر ١٩٨٥، ص ٢٦٨.

١٥-إيمان نور الدين: دور المدرسة فى التنشئة السياسية بمرحلة التعليم الأساسى، ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢، ص ١١، ١٢ وراجع أيضاً:

- سمير خطاب: التنشئة السياسية والقيم، القاهرة، دار إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ٢.. ٤، ص ٤١، ٤٢.

16- Rush, M., Politics and Society, an introduction to political Sociology,N. Y.: Prentice Hall, 1992.

١٧- حسن طنطاوى فراج: الوعى السياسى لدى طلاب المرحلة الثانوية فى مصر (دراسة ميدانية)، ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٩٢، ص(١٩)؛ يوسف غلوم على: تأثير الديوانيات على عملية المشاركة السياسية فى الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد (٢٤)، العدد (٣)، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمى، ١٩٩٦، ص ١٤، ١٥.

١٨- السيد عليوة، منى محمود: المشاركة السياسية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢... ، ص ٥٩ وأيضاً:

- خالد أحمد الشلال: توجهات المرأة الكويتية بشأن المشاركة السياسية (دراسة استشرافية)، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الرسالة (٢٣٦)، الحولية (٢٦)، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمى، ٢.. ٥، ص ١٤، ١٥.

١٩- كمال المنوفى: مرجع سابق، ص ٣٢٦.

٢٠- أحمد بدر: الرأى العام، طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره فى السياسة العامة، القاهرة، مكتبة غريب، ١٩٧٧، ص ١٦١.

٢١- فاطمة نذر: التنشئة الديمقراطية كما يدركها الوالدان والأبناء فى الاسرة الكويتية: دراسة ميدانية، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد (٢٩)، العدد (٤)، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمى، ٢.. ١، ص ٩٤.

٢٢- سعيد إسماعيل على: ديمقراطية التربية الإسلامية، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٨٢، ص ١٠، ١١ وأيضاً إمام عبد الفتاح إمام: مسيرة الديمقراطية رؤية فلسفية، مجلة عالم الفكر، المجلد (٢٢)، العدد (٢)، دولة الكويت، وزارة الإعلام، ديسمبر ١٩٩٣، ص ٧-٤٣.

٢٣- طارق أحمد المنصوب: الإصلاح السياسى فى المجتمع العربى بين الضرورة الداخلية والضغوط الخارجية، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد (٣٦)، العدد (١)، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمى، ٢.. ٨، ص ١. ٩-١١١.

٢٤- مصطفى محسن: التربية ومهام الانتقال الديمقراطى فى الوطن العربى، مجلة المستقبل العربى، العدد (٢٩٤)، السنة (٢٦)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢.. ٣، ص ٣٧.

٢٥- حسنين توفيق إبراهيم: النظام الدولى الجديد فى الفكر العربى، مجلة عالم الفكر، المجلد (٢٣)، العددان الثالث والرابع، الكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، يونيو ١٩٩٥، ص ٨١.

٢٦- غانم النجار: الغرب وحقوق الإنسان "إشكالية العلاقة والتحولات الدولية"، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد (٢٩)، العدد (٤)، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمى، ٢.. ١، ص ١٧، ١٨.

٢٧- مصطفى محسن: مرجع سابق، ص ٤٩، ٥. ، وأيضاً:

٢٨- هدى ميتكيس: الجديد فى التنمية السياسية (رؤية نقدية)، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد (٢٨)، العدد (٢)، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمى، ٢... ، ص ١٥-١٧.

٢٩- إسماعيل محمد دياب: ظاهرة الدروس الخصوصية كأحد معوقات التحول الديمقراطى للتعليم فى مصر، الكتاب السنوى فى التربية وعلم النفس، المجلد (١.)، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٨٥، ص ٦٧. وأيضاً: فيليب إسكاروس: تربية الناخبين فى مرحلة التعليم الأساسى فى ضوء منظومة فكرية مقترحة، الكتاب السنوى فى التربية وعلم النفس، المجلد (١.)، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٨٥، ص ١٣. -١٣١.

٣٠- حسين البيج: المشاركة السياسية فى الدول النامية، مجلة المستقبل العربى، العدد (٢٢٣)، ا لسنة (٩)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧م.

٣١- عبد الخالق عبد الله: عولمة السياسة وسياسة العولمة، مجلة المستقبل العربى، العدد (٢٧٨)، السنة (٢٤)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢.. ٢م.

٣٢- ماهر أحمد عبد الرحمن: العولمة والهوية الثقافية، دراسة لموقف المثقف المصرى، دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢.. ٢م.

33- Woodard, Emory H. and Schmitt, Kelly L (2.. 2): Political Socialization in the digital age: The Student Voices' Program. In: Calvert, Sandra L.; Jordan, Amy B.; Cocking Rodney R.; Westport, CT, (eds). Children in the digital age: influences of electronic media on development. US: Praeger P ublishers/ Greenwood Publishing Group, PP. 83-99. (An Online Abstract, SycINFO Database).

٣٤- فادية حامد غيث: المشاركة السياسية لطلاب الجامعة واقعها ومستقبلها، دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة طنطا، ٢.. ٤م.

٣٥- نجم الدين نصر أحمد: تنمية المشاركة السياسية لطلاب الجامعة فى ضوء الوعى بتحديات العولمة، مجلة كلية التربية ببنها، المجلد (١٥)، العدد (٦٣)، جامعة بنها، ٢.. ٥م.

٣٦- ثابت كامل حكيم: بعض جوانب المشاركة السياسية لمعلمى التعليم العام، دراسة تحليلية ميدانية، المجلة التربوية، الجزء الثانى، العدد الخامس، كلية التربية، جامعة سوهاج، ١٩٩ م.

٣٧- فاروق شوقى البوهى: التعليم بين تزييف وتنمية الوعى السياسى للمتعلمين، مجلة التربية المعاصرة، العدد (٢١)، السنة (٩)، الإسكندرية، النيل للنشر والتوزيع، ١٩٩٢م.

٣٨- نجدة إبراهيم على سليمان: التنشئة السياسية فى المدارس المختلفة بالتعليم الأساسى فى محافظة القاهرة بين النظرية والتطبيق، ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢م.

39- Ahmet, D., Factors that p redict Political knowledge and Attuudes of young children, D. A. I., 54 (7A, 1993, 2443).

٤٠- ليلى عبد الستار علم الدين: تنمية الوعى السياسى لطلاب الجامعة فى مصر، دراسة تحليلية، مجلة التربية والتنمية، العدد (٤)، السنة (٢)، القاهرة، مركز التنمية البشرية والمعلومات، ١٩٩٣م.

٤١- أحمد الرفاعى بهجت العزيزى: فعالية المعلم فى تنمية الثقافة السياسية لدى تلاميذ مرحلة التعليم الأساسى (دراسة ميدانية)، مجلة التربية والتنمية، العدد (٩)، السنة (٣)، القاهرة، المكتب الاستشارى للخدمات التربوية، ١٩٩٥م.

٤٢- رضا هندى جمعة: تأثير تدريس برنامج تدريبى مقترح على السلوك السياسى لدى معلمى الدراسات الاجتماعية، دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ببنها، جامعة الزقازيق، ١٩٩٥م.

43- Philip, D., Political Socialization of adolescents in trinidad and tobago: School type, Gender, and Parent's educational level, D. A. I., 57 (3B), Sep. 1996, 2181.

44- Edward, K. F., Colleges and political socialization, the role of two year colleges in the development of citizenship values, D. A. I, 59 (8a), 3186.

٤٥- هناء محمد محمدى هيكل: دور الجامعة فى تنمية الوعى بحرية التعبير عن الرأى لدى طلابها، ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بنها، ٢.. ٨م .

46- Buckingham, D., Young People , Politics and News Media: Byond Political Sociatitation, Oxford Review of education, 25 (1-2) Mar. Jun 1999, 171-184.

٤٧- أمينة حسن إبراهيم: دراسة ميدانية لمفهوم الديمقراطية عند المعلمين، صحيفة التربية، العدد الرابع ، السنة (٣٦)، القاهرة، ١٩٩٤م.

٤٨- والى عبد الرحمن أحمد: تقويم منهج الدراسات الاجتماعية للمرحلة الإعدادية فى ضوء مفهوم الديمقراطية، ماجستير غير منشورة، كلية التربية بشبين الكوم، جامعة المنوفية، ١٩٩٤م.

٤٩- إبراهيم عبد الرحمن محمد على: السلوك الديمقراطى للمعلم وأثره فى تنمية التفاعل الاجتماعى داخل الفصل واتجاهات الطلاب نحو الديمقراطية، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، مؤتمر العولمة ومناهج التعليم، المؤتمر السنوى الحادى عشر، ديسمبر ١٩٩٩م.

٥٠- لمزيد من التفاصيل حول العولمة وتداعياتها المختلفة يمكنك مراجعة:

- عبد الخالق عبد الله: العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، مجلة عالم الفكر، المجلد (٢٨)، العدد (٢) الكويت، ألمجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، ديسبمر ١٩٩٩، ص ٣٩-٩١.
- أحمد مجدى حجازى: العولمة وتهميش الثقافة الوطنية (رؤية نقدية من العالم الثالث)، مجلة عالم الفكر، المجلد (٢٨)، العدد (٢)، الكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، ديسمبر ١٩٩٩، ص ١٢٣-١٤٣.
- محمد محمد سكران: العولمة والهوية الثقافية (رؤية نقدية) بحث مقدم ضمن بحوث الندوة الفكرية التى نظمتها جامعة السلطان قابوس وجامعة الزيتونة، مسقط، سلطنة عمان، أكتوبر ١٩٩٩م، ص ٣٥-٥٣.

٥١- حسنين توفيق إبراهيم: الاتجاهات المعاصرة فى دراسة النظم السياسية العربية، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الرسالة (١٩٧)، الحولية (٢٣)، الكويت، مجلس النشر العلمى، ٢.. ٣، ص ٨٧.

٥٢- المرجع السابق، ص ٨٨.

٥٣- نبيل على: العرب وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة، العدد (١٨٤)، الكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، إبريل، ١٩٩٤م، ص ٣٥.

٥٤- حسنين توفيق إبراهيم: مرجع سابق، ص ٨٩، ٩..

٥٥- لمزيد من الدراسات حول دور المجتمع المدنى فى دعم الديمقراطية راجع ما يلى:

- الحبيب الجنحانى: المجتمع المدنى بين النظرية والممارسة، مجلة عالم الفكر، المجلد (٢٧)، العدد (٣)، الكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، مارس ١٩٩٩، ص ٢٧-٤١ وأيضاً:
- أمانى قنديل: تطور المجتمع المدنى فى مصر، مجلة عالم الفكر، المجلد (٢٧)، العدد (٣)، الكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، مارس ١٩٩٩، ص ٧٩-١٢٣

٥٦-أسامة حسين إبراهيم باهى: المؤثرات الاجتماعية والاقتصادية على التعليم الجامعى فى مصر خلال النصف الثانى من القرن العشرين، مجلة التربية، العدد (١. ٣)، كلية التربية، جامعة الأزهر، ٢.. ١، ص ٧.

٥٧-غازى ربابعة: العولمة الثقافية، بحث مقدم ضمن بحوث الندوة الفكرية التى نظمتها جامعة السلطان قابوس وجامعة الزيتونة، مسقط، سلطنة عمان، أكتوبر ١٩٩٩، ص ٨٥.

٥٨-طارق أحمد المنصوب: مرجع سابق، ص ١٢١، ١٢٢.

٥٩-قدرى حفنى: التنشئة السياسية للطفل العربى، محاضرات الموسم الثقافى الأول لرابطة الأخصائيين النفسيين.

٦٠-سعيد إسماعيل على: الأصول السياسية للتربية، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٩٧، ص ١٢٢

٦١-المرجع السابق، نفس الصفحة.

62- Renshon, S., Political Socialization in: Hawksworth, M. & Kogan, J., Encyclopedia of govementn and politics, Volume, 1, N. Y.,: Routledge, 1992.

٦٣-ريتشارد داوسن وآخرون: التنشئة السياسية، ترجمة مصطفى عبد الله، محمد زاهر، بنغازى، منشورات جامعة قاريونس، ١٩٩. ، ص ١٩.

64- Patton, C. A. , Polticial Socialization , http://Labrish/ www.board.html., 22/12/2.. ..

65- Merelman, R. M., Revitalizing P oltical Socialization, Herman, M. (ed.), Political Psychology, California: Toesey – Bass **Publishers, 1986.**

٦٦-ريتشارد داوسن وآخرون: مرجع سابق، ص ١٣٢.

٦٧-عزيزة محمد السيد: مرجع سابق، ص ٦٣.

٦٨-المرجع السابق، ص ٦٣.

69- Sears, D. O., Political Psychology, In: Rosenzweig, M. & Parter, L., (eds), Annual Reviews of Psychology, 38, 1987.

70- Sigel, R. S., New directons for political socialization, Perspectives on Political science, 24 (1), Winter 1995, 17-22.

٧١-ريتشارد داوسن وآخرون: مرجع سابق، ص ٨.

٧٢-المرجع السابق، ص ٨٢.

٧٣-المرجع السابق، ص٨٤.

٧٤-كمال المنوفى: مرجع سابق، ص ٣٣١.

٧٥-عبد الهادى الجوهرى: مرجع سابق، ص ٤٣.

٧٦-ريتشارد داوسن وآخرون: مرجع سابق، ص ٨٨-٨٩.

٧٧-حنفى محروس حسانين: التنشئة السياسية للطفل المصرى، دراسة ميدانية على عينة بمحافظة سوهاج، دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنيا، ١٩٨٩، ص ٣٢.

٧٨-كمال المنوفى: مرجع سابق، ص ٤٥.

٧٩-عبد الهادى الجوهرى: مرجع سابق، ص ٤٥.

٨٠-ريتشارد داوسن وآخرون: مرجع سابق، ص ١١٥.

٨١-شوكت سليم أشتى: الشيوعية والكتائب – تجربة التربية الحزبية فى لبنان، بيروت، مؤسسة الانتشار العربى، ١٩٩٧، ص ٦٢.

وأيضــاً:

- McDevitt, Michael and Chaffee, Steven (2.. 2): From Top – Down to Trickle- Up Influence: Revisiting Assumptions About the Family in Politcal Socialization. ***Political Communication,*** Vol. 19, Issue 3, PP. 381-3. 1. (An Onlen Absract No. 7. 75191, Academic Search Premier Database).

٨٢- محى الدين أحمد حسين: التنشئة الأسرية والأبناء الصغار، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧، ص ٦-٣٩ وأيضاً: رجب عبد الوهاب: دراسة تحليلية لدور المؤسسات التربوية فى التنشئة السياسية، مجلة البحث فى التربية وعلم النفس، المجلد (٣)، العدد (٢)، كلية التربية، جامعة المنيا، أكتوبر ١٩٨٩، ص ١١-١٣.

أيضًا:

- Weintraub Austin, Erica and Pinkleton, Bruce E (2.. 1): The Role of Parental Mediation in the Political Socialization Process. ***Journal of Broadcasting & Electronic Media,*** Vol. 45, Issue 2, PP. 221-24.. (An Online Absract No. 7248733), Academic Search Premier Databse).

٨٣- ريتشارد داوسن وآخرون: مرجع سابق، ص ١٧٧.

وأيضاً:

- Ventura, Raphael (2.. 1): Family Political Socialization in Multiparty Systems. ***Comparative Political Studes,*** Vol.34, Issue 6, PP. 666-691. (An Online Abstract No. 5. 462. 9, Academic Search Premier Databse).

٨٤-أحمد جمال ظاهر: مرجع سابق، ص ٣٩.

وأيضاً:

- Nelson , Particia Mcnulty (2.. 5): Montana boys' state and Montana girls' state: Political Socialization of the adolescents in transition to adulthood in the context of family, school and community. ***Dissertation Abstracts International Section A: Humanities and Social Sciences,*** *iVol 65 (7-A), P. 2746.*

٨٥- على الدين هلال، كمال المنوفى: التعليم والتنشئة السياسية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤، ص ١٤.

٨٦- ريتشارد داوسن وآخرون: مرجع سابق، ص ٢١٩.

٨٧- على الدين هلال، كمال المنوفى: مرجع سابق، ص ١٤.

٨٨- ريتشارد داوسن وآخرون: مرجع سابق، ص ١٨٣-١٨٤.

٨٩- شوكت سليم أشتى: مرجع سابق، ص ٦٤.

٩٠- ريتشارد داوسن وآخرون: مرجع سابق، ص ١٩١.

٩١- نسرين إبراهيم البغدادى: مرجع سابق، ص ٢. ٧.

٩٢- أحمد جمال ظاهر: مرجع سابق، ص ٤..

وأيضاً:

- Jenkins, Julia (2.. 5): Addressing a Crisis of Democracy Through Political Socialization in Public Education. Western Political Science Associaton, 2.. 5 Annual Meeting, Austin, TX, PP. 1-18. (An Online Abstract No: 186. 428. ,Academic Search Premier Database).

٩٣- ريتشارد داوسن وآخرون: مرجع سابق، ص ٢.. -٢. ٥.

٩٤- شوكت سليم أشتى: مرجع سابق، ص ٦٤.

٩٥- ريتشارد داوسن وآخرون: مرجع سابق، ص ٢٣٥.

٩٦- المرجع السابق، ص ٢٣٧.

٩٧- كمال المنوفى: مرجع سابق، ص ٣٣٦-٣٣٧.

٩٨- نوال سليمان رمضان: التنشئة الاجتماعية والقيم السياسية لدى الطفل المصرى، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٢، ص ٤٩-٥..

٩٩- عزيزة محمد السيد: مرجع سابق، ص ٦٧.

وأيضاً:

- Kiousis, Spiro; Mc Devitt, Michael and Wu, Xu (2.. 5): The Genesis of Civic Awareness: Agenda Setting in Political socialization. ***Journal of Communication,*** Vol. 55, Issue 4, PP. 756-774. (An Online Absract No. 19369456, Academic Search Premie Databse).
- Dlustky, K., The role of television in policital socialization, http:lucy. Ukc. Ac. Uk/csacpub/russian/kostya.html 18/12/2.. ..

١٠٠- عزيزة محمد السيد: مرجع سابق، ص ٦٦.

١٠١- السيد عليوة، منى محمود: مرجع سابق، ص ٦٥-٦٦.

وأيضـــاً:

- فيصل الراوى رفاعى: دور الأحزاب السياسية فى التربية السياسية للمعلمين وشباب الجامعات، المجلة التربوية، العدد (٣)، كلية التربية بسوهاج، جامعة أسيوط، مارس ١٩٨٨، ص ٤٤٥-٤٦.
- Lay, J. (2.. 5): V. O. Key revistited: P arty Competition and P olitical Socialization in the U. S. Midwestern Politial Science Associaation, Annual Meeting, Chicago, IL. (An Online Abstract No. 186. 8761, Academic Search P remier Database).

١٠٢- ريتشارد داوسن وآخرون: مرجع سابق، ص ١٧٨.

١٠٣- كمال المنوفى: مرجع سابق، ص ٦٤-٦٥.

١٠٤- كمال المنوفى، حسنين توفيق: الثقافة السياسية فى مصر بين الاستمرارية والتغير، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤، ص ١٤.

١٠٥- عبد الهادى الجوهرى: مرجع سابق، ص ٣٨.

١٠٦- جمال حمدان: شخصية مصر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥، ص ٤١.

١٠٧- كمال المنوفى: مرجع سابق، ص ١٨٨.

١٠٨- حامد عمار: فى بناء البشر، القاهرة، دار المعرفة، ١٩٦٨، ص ٨٩-٩٨.

١٠٩- إسماعيل على سعد: قضايا علم الاجتماع السياسى، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨١، ص ١٨١.

١١٠- نوال سليمان: مرجع سابق، ص ٣١.

١١١- محمد سيد عتران: دور الاتصال فى عملية المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، دراسة تطبيقية على قريتين مصريتين، دكتوراه غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ١٩٩١م، ص ١٦١.

١١٢- أحمد عبد الله: الشامخون والخانعون – تأملات فى التنشئة السياسية للطفل والمواطن المصرى، أصول مصرية، العدد (٦)، السنة (٢)، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٩، ص ١٣٩.

١١٣- قدرى حفنى: مرجع سابق، ص ٢٢٤.

١١٤- كمال المنوفى: مرجع سابق، ص ٣٤٤.

وأيضاً:

- Agrawal, Reeta (2.. 4): Process of Political Socialization of Sutdents. ***Social Science Internatonal,*** Vol 2. (2), PP. 57-65. (An Online Abstract, PsycINFO Databse).

١١٥-صلاح منسى: المشاركة السياسية للفلاحين، القاهرة، دار الموقف العربى، ١٩٨٤، ص ١٣.

١١٦-سديم العربى: المفاهيم السياسية المعاصرة ودول العالم الثالث، دراسة تحليلية نقدية، القاهرة، المركز الثقافى العربى، ١٩٨٧، ص ١٧٨.

وأيضاً:

- Mayer, Jeremy D. and Schmidt, Healther M. (2.. 4): gendered Political Socialization in four contexts: Political interest and values among junior high school studetns in China, Japan, Mexco, and the United States. **iSocial Science Journal,** Vol. 41, Issue3, PP. 393-4. 7. (An Onlien Abstract No. 13663262, Academic Search Premier Database).

١١٧-كمال المنوفى، حسنين توفيق: مرجع سابق، ص ١٣.

١١٨-قدرى حفنى: مرجع سابق، ص ٢١٢.

١١٩-كمال المنوفى: مرجع سابق، ص ١٥٢.

١٢٠-المرجع السابق، ص ١٦.

١٢١-أحمد بدر: مرجع سابق، ص ١٦٥.

١٢٢-عبد الهادى الجوهرى: مرجع سابق، ص ٤.

١٢٣-كمال المنوفى: مرجع سابق، ص ١٥٧.

١٢٤-المرجع السابق، ص ١٥٣.